

الفصل الثاني

حول نظرية الثورة السودانية

قلنا في الفصل السابق إن "استخلاص" نظرية للثورة السودانية، وأي ثورة أخرى، يتم "من خلال أعمال المنهج الماركسي ونظرية المعرفة في الواقع من جهة ومن خلال النشاط الثوري وتلخيص التجربة واستخلاص نتائجها من جهة أخرى. وهذا يقود إلى القول بتاريخية النظرية وخصوصيتها، مما يجعل هناك دائما ضرورة للالتصاق بالواقع والشعب والعصر والمرحلة والفترة الثورية، أي أهمية نسبية الزمان والمكان والمجتمع في استخلاص نظرية للثورة، وهذا بالضبط ما يجعل كتابات ماركس وانجلز ولينين محدودة ونسبية وإن أهم ما تحتويه هو منهجها،" وما يجعل من الممكن الحديث عن ماركسية سوفيتية وأخرى سودانية؛ ولكن المهم هو أن نظرية الثورة السودانية تلك، أو أي ثورة أخرى، ليست هي تطبيق لنموذج عالمي واحد، مثل الماء الطهور، يصلح لكل زمان ومكان، وإنما هي خلاصة لأعمال الفكر والمنهج الجدلي في دراسة الواقع والنشاط الخلاق وسط الجماهير وتلخيص نتائجه واستخلاص عمومياته وخصوصياته، وهذه مسألة لا تتم بضربة لازب مرة واحدة، أو فقط بجهد عباقرة ومفكرين يجسبون أنفسهم لدراسة الواقع دراسة أكاديمية موضوعية باردة، (رغم أهمية مثل تلك الدراسة) وإنما هي عملية (Process) عملية تتم عبر التاريخ من خلال العلاقة بين التنظير والنشاط الخلاق (التجربة). وبالتالي لا يمكن البحث عن نظرية للثورة السودانية دون تحليل تجربة الشعب السوداني والفصائل الثورية السودانية عموما وتجربة الحزب الشيوعي السوداني وفقا للمنهج الجدلي، أي بشكل نقدي وتاريخي وموضوعي، فنظرية الثورة السودانية ليست نبأ شيطانيا أو تكنولوجيا مستوردة، هي تتبع من تجربة الشعب ومنظّماته وأحزابه ونقابات، ومن خلال تحليل موضوعي للمجتمع السوداني بقبائله وطوائفه وطبقاته وأساليبه إنتاجه الأساسية والملحقة والمفصلة، وعلاقاته الإقليمية والدولية، بل ومن خلال تفاعله مع المتغيرات الإقليمية والدولية وحركات الشعوب الأخرى. وهي فوق كل ذلك تراكم لجهود نظري كما هي تراكم للنشاط والنضال ولذا لا يمكن للشيوعيين السودانيين البحث عن نظرية جديدة للثورة السودانية دون دراسة تراكمهم بالذات بشكل نقدي وقديما قال ماوتسي تونج، قبل أن تصيبه أمراض عبادة الفرد، "دع ألف زهرة تنفتح ألف مدرسة فكرية تتصارع وجدد الجديد من القيم"، وعند العرب فإن المنبئة لا دربا قطع ولا ظهرا أبقى!

نظرية الثورة السودانية تتشكل من التعميم النظري المصاغ من خلاصة تجربة الثورة السودانية في الظروف العالمية والإقليمية المحددة ومن التعميم النظري لدراسة متغيرات المجتمع السوداني والظروف الإقليمية والعالمية الجديدة ومن إبداع الفكر الثوري السوداني في صياغة التكتيكات والبرامج واكتشاف الإمكانات والقدرات لمختلف الطبقات والفئات الطبقية والإقليمية والإثنية، المنظمة وغير المنظمة. إن نظرية الثورة السودانية تتم صياغتها من خلال النشاط الخلاق للثوريين السودانيين من خلال العلاقة الجدلية بين التنظير والنشاط، بين دراسة الواقع الملموس واكتشاف سبل تغييره والعمل على تغييره. وبالتالي فإن نظرية الثورة السودانية هي نتاج وتلخيص وتجسيد ومرشد للصراع الطبقي في السودان بأشكال تجلياته المختلفة الاقتصادية والسياسية والثقافية والإثنية والقومية والوطنية. لهذا تصبح دراسة الطبقات في السودان ذات أهمية قصوى في صياغة نظرية الثورة السودانية والبرنامج الحزبي المصاغ تعبيراً عنها. ودراسة الطبقات مثلما هي دراسة كل الظواهر والمكونات الاجتماعية مسألة لا تتم مرة واحدة في تاريخ المجتمع المعين ثم ترفع الأقاليم وتطوى الصحف، وإنما هي مسألة تاريخية ومستمرة، تاريخية لأن الظواهر هي تاريخها، ومستمرة لأن الطبقات تتغير في حجمها وفي تركيبها القومي والإثني، في نصيبها من الثورة القومية وفي توزيع ذلك النصيب بين فئاتها، وفي مستوى وعيها بذاتها ودرجة تنظيمها، في طاقاتها الثورية واتجاهاتها المحافظة، في موقعها من الخارطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وموقع فئاتها في قيادتها بالذات. وكل ذلك يجعل هناك فرقا كبيرا بين التخطيط المفهومي للمجرد لوجود طبقات في المجتمع السوداني وبين دراسة هذه الطبقات كواقع، كمحدد، ككل، كمحدد يكتسي لحما وشحما اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وقوميا وإثنيا وقويا. كما أن هناك فرقا واضحا بين دراسة الطبقات في كل فترة تاريخية وفي كل منبرج ثوري. لذا يحاول هذا الكتاب دراسة الطبقات في فصله الثالث.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال استخلاص نظرية للثورة السودانية، دون دراسة الحركة الثورية السودانية وتجاربها. وأهم تجارب هذه الحركة هي نضالها من أجل الديمقراطية والتغيير الاجتماعي والسياسي وتطور نظريتها حول الديمقراطية وتجاربها في صياغة البديل السياسي والاجتماعي. لهذا يعطي هذا الكتاب أهمية قصوى لنضال الشيوعيين السودانيين من أجل الديمقراطية ويحاول أن يبني حول موقفهم منها برنامجا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، ذلك أن طبيعة المرحلة الثورية التي يمر بها السودان الآن ما زالت هي الثورة الوطنية الديمقراطية التي تهدف لبناء سودان ديمقراطي ذي اقتصاد زراعي صناعي حديث يلبي احتياجات أهل السودان ويفتح أمامهم إمكانية التحول الديمقراطي نحو مجتمع اشتراكي.

وكذلك يعطي الكتاب حيزا لدراسة مسألة البديل على مستوى صياغتها النضالية الملموسة كنشاط سياسي واجه أنظمة سياسية محددة وناقش برامج وسياسات لقوى اجتماعية تسيطر على جهاز الدولة وكان مطالباً بتنظيم الجماهير حول برامج

عملية ممكنة تقود لبدل تاريخي ممكن يتيح للجماهير مزيد من الديمقراطية والحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويحقق لها مكاسب فيما يتعلق بقضاياها المعيشية والتعليمية والثقافية والصحية الخ.

ولكننا نواجه مهام هذه الثورة في ظروف جديدة يمكن ببساطة أن نقول أنها فترة جديدة، تحتاج لبرنامج جديد وأشكال عمل متطورة، وهذه الظروف لا تتسم فقط بالمتغيرات العالمية الناتجة عن انهيار التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وجمهوريات شرق أوربا، وتطور الرأسمالية العالمية في مرحلة جديدة عليا من تطور الإمبريالية، إنما تتسم بالمتغيرات التي تحدث في السودان ومنطقة القرن الأفريقي والبحيرات والمنطقة العربية.

إن المتغيرات التي حدثت في السودان منذ المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي في ١٩٦٨ هي متغيرات كبيرة وعميقة وكان لا بد أن تترك أثرها على برنامج الشيوعيين السودانيين وتكتيكاتهم، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن الحزب الشيوعي لم يكن منعقلا ولا جامدا منذ المؤتمر الرابع، بل كان في قلب الأحداث التي أدت إلى هذه المتغيرات وكان يدرسها ويحللها ويتخذ حولها المواقف ويساهم في إحداث بعضها والصراع ضد البعض الآخر، أي أنه لم يكف عن التنظير والنضال معا ولكن هذا لا يعني أننا ندعو فقط لتجميع ما انتجناه خلال هذه الفترة وتلخيصه لكي نكون لدينا نظرية متكاملة للثورة السودانية، فكم كانت الأمور ستكون سهلة لو أن الأمر كذلك، ولكن في نفس الوقت لا يمكننا أن نهمل أو أن نتجاهل تلك التجارب وما توصلنا إليه من نتائج، صحيح نحن نحتاج لاختصائها للتقييم النقدي، ولكنها الأساس الذي نطلق منه، وهنا بالضبط مرتبط الفرس حيث يساعدنا الديالكتيك كمنهج للبحث العلمي ولادراك الواقع، نحن لا نرقع بالاضافة أو الحذف فاضافة عنصر جديد قد يؤدي لمتغيرات تتعدى الاضافة الحسابية.

ذلك ان صياغة البديل تتطلب فهما موضوعيا لحركة المجتمع السوداني - أي للصراع الاجتماعي في السودان بتجلياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون الوقوع في شرك التفكير الميكانيكي أو الاقتصادي الذي يعيد كل الظواهر الاجتماعية والسياسية لاصول اقتصادية بحتة، إذ أنه رغم أهمية الاصول الاقتصادية هذه فلا بد من اخذ مسألة الاستقلال النسبي لبعض الظواهر وللآثار الايدولوجية والثقافية في الاعتبار.

ان عملية الفهم الموضوعي تتسم ايضا بانها عملية تاريخية غير جامدة (لاستاتيكية) لان الواقع الموضوعي يتغير باستمرار، ولكنه لا يتغير في خط مستقيم، فهناك الانقطاع بشكليه "الردة والقفزة"، وذلك في اللغة الحزبية يتطلب التكتيك المناسب: دفاعي ام هجومي، وفي التحليل السياسي والاجتماعي يتطلب رؤية واضحة للمستمر والمؤقت، للنهوض والتراجع، للعام والخاص؛ فان انتقال الحكم في السودان بين مدني وعسكري يشمل عناصر عامة واخرى خاصة، حالات للنهوض والتراجع، عناصر استمرارية وعناصر مؤقتة، والفترات الديمقراطية في السودان ليست متطابقة ولا يمكن اختزالها بانها حكم الطائفية، فاللتطابق بين الفترات التاريخية مستحيل، رغم وجود الاستمرارية في بعض العناصر والسمات، والتشابه similarity لا يرقى في التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية لان يكون تطابقا identity.

الطبقة العاملة السودانية، مثلا، تغيرت كميًا زاد حجمها، اختلفت تركيبتها (الاصول الاقليمية والقبلية والاجتماعية، التعليم، عدد العاملين في المؤسسة الواحدة، نوع المؤسسات: انتاجية وخدمية... الخ)؛ فلم تعد الطبقة العاملة السودانية هي عمال السكك الحديدية وقطاع الخدمات، بل اصبحت هناك صناعات محلية، ورغم ذلك استمرت الاهمية النسبية للعاملين في السكك الحديدية مع ان السكك الحديدية لم تعد وسيلة المواصلات الحديثة الوحيدة في البلاد فقد نشأت الطرق البرية وشركات النقل البري.

الرأسمالية السودانية هي الاخرى، زاد حجمها وتعددت فئاتها، واصبحت الفئات الزراعية والصناعية فيها تتطلع لدور اكبر في الحياة السياسية يساوي دورها في الاقتصاد؛ التراكم الرأسمالي منذ نهاية السبعينات اعطى دفعات لرأسمالية جديدة: جديدة كفراد وجديدة في مصادر تراكمها ومجالات استثمارها، المصارف، سوق العملة والنقل البري. ووجود الرأسمالية السودانية في الاحزاب لم يعد مختصرا على حزب الأمة والاتحادي، بل شمل الجبهة الاسلامية والتي كانت حتى منتصف السبعينات مكونة من عناصر البرجوازية الصغيرة المتعلمة!

وحركة المزارعين وقعت من جديد تحت نفوذ الفئات الرأسمالية خاصة في مشروع الجزيرة، وحققت التوجه الرأسمالي في الزراعة انتصارات في مجال علاقات الانتاج ولكنه أدى أيضا في ظروف التمهصل الجامد لتشكيلة الاقتصادية الرأسمالية النامية والتشكيلات الاقتصادية السابقة لها لتدهور في الانتاج الزراعي واهدار للموارد الطبيعية.

توسع جهاز الدولة وتضاعف عدد العاملين به عدة مرات، بينما ضعفت الدولة نفسها وانهارت امكانياتها المالية وهيبتها، ولم تعد تحتكر ادوات العنف في البلاد وظهرت الميليشيات القبلية والحزبية... الخ.

ونتناول في تفصيل هذه المتغيرات في البناء الطبقي في الفصل القادم.

والاحزاب نفسها حدثت بها متغيرات، فالصراع داخل حزب الأمة ياخذ اشكالا جديدة: اولاد البحر واولاد الغرب، او ممثلي برجوازية اواسط السودان المهيمنة على الدولة والاقتصاد، وممثلي برجوازية المناطق الاقل تطورا والتي تريد نصيبا في السلطة والثروة؛ (لاحظ اختلاف ذلك عن الصراع بين عبدالله خليل وصديق المهدي ومحمد احمد محجوب ٥٦-١٩٥٨، وبين الصادق والهادي المهدي ومحمد احمد محجوب ٦٥-١٩٦٩).

والاتحاديون توجد تغيرات في وسطهم، عودة الهيمنة الطائفية ونشوء صراع ضد هذه الهيمنة (تيارات الشريف الهندي وابو حريرة) واضطرار فئات وقتت ضد هذه الهيمنة للعودة من جديد لظلمها.

وحزبنا نفسه يواجه متغيرات، فلم نعد على قيادة منظمات الطبقة العاملة النقابية، ولم نعد الحزب الاكثر نفوذا وسط حركة المثقفين، وانحسر نفوذنا وسط المزارعين، ولكن في نفس الوقت تحسن البناء الحزبي وزاد كمي الكادر المتخصص وتعددت مساهماته.

وظهرت قوى اخرى وسط المثقفين، وسط الطلاب، قوى سياسية في الجنوب وقوى اقليمية اخرى؛ لذا يصبح الاختزال تعميم لاينفع، ويصبح بناء النماذج الذهنية بعيدا عن الواقع الموضوعي المركب عودة للاحلام والرغبات الذاتية والتي تنتهي دائما بالتذمر الفردي المنعزل والذي لا يصب في مجرى نضال الجماهير، ولا يعني هذا باي حال اننا لانحتاج للمرشد النظري ولا للخيال والابداع الثوري ولكننا نريد لهما الارتباط بالفعل النضالي لاعادة صياغة الواقع من خلال ادراكه وبالتالي امتلاك الحرية الحقيقية في اعادة صياغته مع الجماهير وبواسطتها.

ولعل اهم خلاصة لما قلناه ان الصراع الطبقي يتقاطع في السودان مع التكوينات الاقليمية والاثنية والقبلية والطائفية، فالطبقات في السودان، كما سنوضح في فصل لاحق، لم تتشكل في لحظة تاريخية واحدة يتم حشدنا بعد ذلك في معسكرات واحزاب تحارب بعضها البعض، وانما تتشكل في عملية تاريخية يتم خلالها فرزها من التكوينات الاجتماعية السابقة، ولا تترك مصالحها الموضوعية بمجرد حسها الطبقي وانما باكتسابها الوعي بذاتها وهذه عملية تاريخية اخرى تعتمد على انتشار الوعي والمعرفة واساليب التنظيم الحديثة، أي انها تعتمد على الوعي المنظم الذي يحولها من طبقات في ذاتها لطبقات لذاتها.

وهكذا فان عملية صياغة البديل ليست عملية جامدة تتم مرة واحدة بشكل هندسي وتقصيلي، وتوضع في الرف تنتظر التنفيذ، انما هي عملية متغيرة يتعدل النموذج الفكري والبرنامجي فيها وفقا لتطورات الواقع الموضوعي، وتوازن القوى الاجتماعية المتصارعة والمتحالفة معا.

ويمكن ببساطة ان نقول ان ما قلناه عن صياغة البديل هو صحيح تماما عن صياغة نظرية الثورة السودانية وبرنامج الحزب في الظروف الجديدة. ويحاول هذا الكتاب بقدر ما أتاحة لنا توفر المعلومات في المنفى، ان يرصد بعض تلك المتغيرات. لهذا يخصص هذا الكتاب فصلا للمتغيرات في التركيب الطبقي للمجتمع السوداني.

تجاربنا في صياغة البديل

من سبتمبر ١٩٧١ إلى دورة اللجنة المركزية في مايو ١٩٧٣

وإذا حاولنا ان نستفيد من تجربة حزبنا والحركة الجماهيرية في صياغة البديل خلال نضالها ضد ديكتاتورية مايو ١٩٦٩-١٩٨٥، واضعين في الاعتبار اختلاف الظروف الذاتية (الحزب والحركة الجماهيرية) والموضوعية (المتغيرات في المجتمع السوداني وطبيعة سلطة يونيو ١٩٨٩)، فاننا نلاحظ ان الحزب قد بدا بعد الردة في ٢٢ يوليو ١٩٧١ بطرح البديل الاستراتيجي " النضال في سبيل سلطة وطنية ديمقراطية ونظام وطني ديمقراطي، ما زال هو الشعار الاساسي الذي يحكم نشاطنا ويتجاوب مع ظروف شعبنا الموضوعية والذاتية" (دورة سبتمبر نوفمبر ١٩٧١)، "وتوحيد الجماهير في جبهة وطنية ديمقراطية ما زال تكتيكا الاساسي" (ص ٢١ المرجع السابق)

واستمر هذا الطرح في دورة يونيو ١٩٧٢ (كتاب الدورات ص ٣٢) وكذلك في دورة مايو ١٩٧٣ عندما وضعت اللجنة المركزية امام عضوية الحزب مهمة " طرح الاهداف والشعارات الاساسية للعمل الثوري بين الجماهير ونوضح القضايا الاساسية لبرنامجنا الوطني الديمقراطي وطبيعة السلطة التي تنفذه بعد انتصار قواتها. بهذا يتم التمايز الطبقي والفكري ونسهل على الجماهير رؤية مستقبل نضالها" (ص ٨٤ كتاب الدورات) وتقول نفس الدورة

"ان نمل في تكرار ما يعتبر بديهيات رغم ما تطلقه دوائر السلطة او المنقسمين الانتهازيين او الدوائر المعارضة اليمينية، ورغم تقديرونا وادراكنا لدوافع الجماهير الاصلية للاعتناق من هذه السلطة، فلاحل ولا مخرج سوى تنظيم الجماهير الثورية وادخال الوعي الطبقي في صفوفها وتفجير طاقتها، وبناء قواعد الجبهة الوطنية الديمقراطية و"السابقة واصلة" كما يقول المثل الشعبي" (ص ٨٥)

ولكن طوال هذه الفترة (سبتمبر نوفمبر ١٩٧١ - مايو ١٩٧٣)، كان طرح هذا البديل الاستراتيجي كأفق للحركة الجماهيرية، يرتبط بموجهات عملية للبناء الحزبي وبناء الحركة النقابية والديمقراطية والاقتراب اليومي من القضايا الملحة للجماهير باعتبار ان ذلك هو الطريق الصعب والطويل لانجاز هذا البديل الاستراتيجي.

بدأت هذه الموجهات العملية من " الواجب الاساسي هو وجود مركز الحزب القائد وتأمينه واستقراره. يتبع هذا تجميع المراكز القائدة للمناطق والطلبة وميادين النشاط الاخرى وخلق الصلة بينها وبين مركز الحزب" (دورة سبتمبر نوفمبر ١٩٧١، كتاب الدورات ص ٢٢) إلى موجهات عامة حول "تجميع القوى الديمقراطية في حركة الطبقة العاملة، ونقابات المعلمين والموظفين، حركة الشباب، حركة الطلاب" (ص ٢٣-٢٤) وتكررت نفس الواجبات في دورة يوليو ١٩٧٢

بشكل اكثر تحديدا ولكن الواجب الاساسي ظل هو "السير خطوة خطوة في تجميع و (تكريب) قواعد الحزب الشيوعي بتامين كادره واستقرار قيادته وهيئاته القائدة في المركز والمناطق والفروع، وبناء ادوات العمل السري.. الخ" (ص ٣٣) وان يرتبط ذلك "خطوة خطوة... بتوسيع دائرة حركتنا بين جماهير الطبقة العاملة والحركة الديمقراطية" (ص ٣٣) و تحديد طبيعة تكتيكات الحزب ك"تكتيكات دفاعية" وفقا للظروف الموضوعية "توازن القوى في البلاد لصالح قوى الردة وللثورة المضادة، وتحيط بالسودان عربيا و افريقيا قوى معادية للثورة الديمقراطية السودانية" (نفس المرجع، ص ٣٣) وما تقرضه تلك التكتيكات من "الاساليب الملائمة دون تعجل او استسلام لروح القلق البرجوازي الصغير الطاعى وتعجل دخول معارك لم تكتمل شروطها..". ورغم ملاحظة دورة يوليو ل"تعاضد السخط الجماهيري" فانها تنبه ان هذا السخط والعزوف لم يتحول بعد إلى حركة منظمة" وان ذلك هو واجب "ينتظر الحزب الشيوعى السودانى، واجب تنظيمه-اي السخط وسط الجماهير- وادخال الوعي والوضوح في صفوفه وتحويله إلى حركة نضال منظم". وتكررت نفس الواجبات والمهام في دورة مايو ١٩٧٣ ولكنها كانت دائما تكتسب مزيد من الوضوح والتحديد. ولكن يمكن ملاحظة ان طرح البديل الاستراتيجى حتى دورة مايو ١٩٧٣، كان يبدو وكأنما هو البديل الوحيد المطروح للحركة الثورية، اي كأنما اننا نواجه طريقا لا محطات فيه سوى المحطة الاخيرة: الثورة الوطنية الديمقراطية. ورغم هذا كان واضحا ان ذلك الطريق طويل وشاق ويتم تعبئة الجماهير له من خلال طرح قضاياها ومن خلال النضال ضد الديكتاتورية ومن اجل الحريات والمطالب الاقتصادية للعاملين.

انتفاضة اغسطس ١٩٧٣ تفجر قضية البديل

وكانت انتفاضة اغسطس (شعبان) ١٩٧٣، منعرج هام في تطور الحركة الجماهيرية: فهي اول حركة جماهيرية معارضة بعد ردة ٢٢ يوليو، اول مظاهرات واسعة واول اضرابات عامة! لقد كسرت حاجز الصمت والترقب. ولكنها طرحت السؤال: ما البديل؟

والسؤال كما قلنا في مقدمة هذه الورقة كان يطرح من الجماهير كما كان يطرح من السلطة واعوانها الانقساميين والاخوان الجمهوريين. ولقد تجاوز بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعى في اغسطس ١٩٧٣ "للتحد قوى المعارضة الشعبية" ذلك السؤال بطرحه مباشرة قضية وحدة قوى المعارضة الشعبية حول شعارات اساسية:

ضد قانون امن الدولة

توقف التشريد وارجاع المفصولين

ضد الغلاء والسياسة الاقتصادية

لتحرير النقابات والاتحادات من سيطرة الدولة

لاطلاق سراح السجناء السياسيين

واوضح ذلك البيان ان سبيل الحركة الشعبية لتحقيق هذه المطالب هو البرقيات، المذكرات، عرائض الاحتجاج، الوفود الشعبية، المواكب والاضرابات. وتوجهت سكرتارية اللجنة المركزية بنداء إلى كل منظمات واطباء الحزب ومؤيديه والقادة النقابيين وكل القوى في الشمال والجنوب:

"واجب الساعة الذي لايتقدمه واجب امام كافة الشيوعيين والتقدميين، استنفار صفوف الطبقة العاملة والجماهير الشعبية وتنظيم صفوفها والسير بجسارة وقدام الثوار في طليعتها لتوسيع حركة المواكب والمظاهرات واستمرارها تحت الشعارات والاهداف الوطنية الديمقراطية الواضحة القاطعة لتبديد جو الغموض والترقب الذي تنشره دوائر المعارضة اليمينية والمتاجرين بسخط الشعب" (بيان سكرتارية اللجنة المركزية - ٣٠ اغسطس ١٩٧٣)

وتناولت اللجنة المركزية في دورة يناير ١٩٧٤ انتفاضة اغسطس وقضية البديل. وبدأت بانتقاد الذين يطرحون مسألة البديل لآخافة الحركة الثورية والشيوعيين بان البديل لمايو هو الاحزاب الرجعية موضحة ان هؤلاء يريدون الحفاظ على بقاء السلطة الحالية وما حققته لهذه الجماعات من مكاسب شخصية وان "الحركة الثورية ما عاد يشغلها" ان ذهاب هذه السلطة "معناه عودة تحالف الاحزاب الرجعية التي سوف تنتقم من الحركة الثورية وتتدخل البلاد في حمامات دم جديدة" (ص ٤) واوضحت اللجنة المركزية بحزم ان الحركة الثورية السودانية

"قد وصلت مستوى من النضج والقدرة على الصمود في وجه حمامات الدم، وفر لها تصميمها على مواجهة كل اعدائها الان وفي المستقبل، وتصميما على السير في طريق ثورتها الوطنية الديمقراطية. واقتنعت الحركة الثورية ايضا ان بقاء هذه السلطة يشكل اكبر عقبة في طريق الثورة الاجتماعية، وان ازلتها ستفتح الطريق لتطور الثورة الديمقراطية بهذا القدر او ذاك" (نفس المرجع، خطوط التركيز مني)

واوضحت اللجنة المركزية قضية هامة اخرى

" فما عاد من الممكن في ظروف توازن القوى الحالي وتجارب الحكم منذ الاستقلال، تجاهل وزن الحركة الثورية التقدمية، وعلاقتها بهذه الدرجة او تلك بالحكم" (نفس المرجع، ص ٤)

وتناولت اللجنة المركزية مسألة البديل كما تطرحها جماهير حريصة على التمايز بين الحزب والحركة الثورية والمعارضة اليمينية الممثلة في الجبهة الوطنية حينها فوضحت ان الحزب ليس طرفا في الجبهة الوطنية "ليس ذلك نتيجة ترفع او انغلاق طائفي انعزالي، بل لان البرامج مختلفة، والمصلح الطبقي متباينة متعارضة، وبالتالي مختلفة ايضا التصورات عن المستقبل والاهداف البعيدة." (المرجع السابق ص ٥)

وانتقدت اللجنة المركزية برنامج الجبهة الوطنية الذي يهدف للاحتفاظ بنظام مايو مع تغيير قيادته واوردت مقارنة بين ذلك البرنامج وميثاق اكتوبر واوضحت انهم يتمسكون بالدستور الاسلامي والجمهورية الرئاسية وسياسة العداء للشيوعية والسير في طريق التطور الرأسمالي. وبالتالي لايمكن ان تطرح المسألة كانما "الخيار بين ديكتاتورية سلطة الردة الحالية او ديكتاتورية سلطة الاحزاب اليمينية ودوائر اليمين العسكري" (ص ٦).

وامام هذا امسكت اللجنة المركزية بخيط جدل البديل:

"البديل تبدا صياغته اليوم قبل الغد. بديل المستقبل يتبلور في نضال الجماهير. الاهداف والشعارات والمطالب الوطنية الديمقراطية التي تطرحها الجماهير اليوم للنشاط السياسي والجماهيري اليومي هي التي تحدد البديل في المستقبل" (ص ٧)

وانتقدت اللجنة المركزية اقسام من البرجوازية الصغيرة الديمقراطية "التي التي تظل بعيدة وبطيئة الحركة في هذه الظروف"، وفي نفس الوقت "تميل للجدل المطول عن البديل تعويضا عن كسلها في النشاط وفي العمل، وتكاد تطلب من الحزب الشيوعي والحركة الثورية تقديم ضمانات قاطعة لنجاح كل المعارك، او فلما تسجلبيا لتفاصيل لوحة البديل" (ص ٦). كما أن "هناك المجموعات المسحوقة من البرجوازية الصغيرة الديمقراطية بين صغار التجار والحرفيين والموظفين وصغار المزارعين في المناطق الحديثة، وفي اوساط الجيش والمشردين وهي تريد حلا سريعا ناجزا ولا صبر لديها على "المطاولات"، تريد الخلاص والسلام! انها لا تطلب في سؤالها عن البديل سوى شكل الحكومة القادمة وكأن كل شئ قد اعد للاطاحة بالسلطة الحالية ولم يبق سوى شكل الحكومة الجديدة" (ص ٨ خطوط التركيز مني) وامام كل ذلك فان اللجنة المركزية طرحت العملي والممكن في "حدود قدراتنا ومستوى تقدم الحركة الشعبية" (ص ١٠)

وطرحت دورة يناير ١٩٧٤ قضية قيادة الحركة الجماهيرية واوضحت ان هذه المسألة تحسم وسط الجماهير في العمل اليومي "فقضية القيادة لا تنحصر فقط في مستوى قيادة الدولة، بل تعتمد في الاساس على قيادة النضال اليومي للجماهير وتحمل مشاقه في ظروف الردة والتراجع والبطش والارهاب" (ص ١٤). كما طرحت الدورة مجددا ان الاضراب السياسي هو الاداة للاطاحة بديكتاتورية مايو.

ولعل اهم ما جاء في تلك الوثيقة هو محاولة استقراء احتمالات المستقبل، اذ تقول

"قد تسقط السلطة الحالية قبل اكتمال نضج الأزمة الثورية او خلالها، وتصل إلى الحكم هذه الفئة او تلك من معسكر اليمين، وقد ينجح انقلاب عسكري لمغامرين او محافظين، وقد تفرض دوائر الاستعمار والرجعية العربية الافريقية صيغة مصالحة بين دوائر اليمين في الحكومة وقسم من المعارضة كجزء من عمليات التسوية في المنطقة العربية كما فعلت في الجنوب، وقد تواصل المعارضة الشعبية انفجاراتها وتقود إلى تعديل في تركيب السلطة، او قيام حكم مؤقت، او غير ذلك من الاحتمالات الواردة في الافق السياسي"

وازاء هذه الاحتمالات

"وفي كل حالة لا يجوز للحزب الشيوعي ان يستبق الاحداث او يلائم ويوفق، بل يبني موقفه بما يوسع من امكانيات تطور الحركة الثورية، واستعادة حقوقها الاساسية، ويحدد اساليب النضال والشعارات لمواصلة النضال الوطني الديمقراطي من اجل سلطة وطنية ديمقراطية" (ص ١٢).

لقد فتحت انتفاضة اغسطس (شعبان) ١٩٧٣ امكانيات جديدة لمحطات يمكن ان يمر بها النضال الوطني الديمقراطي.

٥ سبتمبر و ٢ يوليو وأفلاس المعارضة اليمينية

بينما توجه الشبوعيون لبناء حزبهم واعادة بناء المنظمات الديمقراطية وسط العمال والمزارعين والطلاب، وبينما خاضوا وسط الجماهير وفي قيادتها معارك متواصلة بعد اغسطس ١٩٧٣ (معركة اتحادات الثانويات في ديسمبر ١٩٧٣، اعتصامات واضرابات العمال في المنطقة الصناعية ببحري كمصنع الادوات المنزلية، مصنع النسيج السوداني وشركة الخرطوم للغزل والنسيج ... الخ) والتي تطورت حتى وصلت انتفاضات المدن في سنجة وسنار التي قيمتها اللجنة المركزية في دورتها في يونيو ١٩٧٥ :

"أقدمت مدينتنا سنار وسنجة على التوالي شواهد جديدة مفيدة للحركة الثورية التي تتجه نحو الانتفاضة. فلم يحدث خلال سنوات الديكتاتورية الأولى وخلال فترة التحضير للاضراب السياسي، ان تطورت المعارك الجماهيرية إلى اضراب سياسي عام وصادم عنيف في قطاع كامل من الجماهير، او مدينة تضم مختلف القطاعات، حتى تفجر في اكتوبر على النطاق الوطني. استمدت مدينة سنجة الهامها من تجربة اكتوبر، هذا واضح. ولكن تتميز وتنفرد بانها طرحت امكانية بان يتفجر اضراب سياسي عام تحت ظل هذه السلطة في مدينة من المدن او قطاع شامل من الجماهير او حتى مديرية من المديريات.

" وهذا شكل ارقى في التحضير للانتفاضة الشعبية ... " (دورة يونيو ١٩٧٥ "قضايا ومشاكل العمل القيادي" ص ٢٧)

وبينما يحدث هذا، كانت الجبهة الوطنية تحضر لانقلابها العسكري في ٥ سبتمبر ١٩٧٥ - التكتيك الانقلابي لليمين كان يهدف للاطاحة بالسلطة دون تطور حركة جماهيرية وشعبية ديمقراطية تفرض تغييرات ديمقراطية في البلاد، اليمين كان يخشى اكتوبر اخرى يفلت فيها زمام الجماهير من قبضة يده!

وبفشل انقلاب ٥ سبتمبر بدأ التحضير ل ٢ يوليو والتي واجهت نفس المصير وادخلت اليمين والسلطة معا في ازمة جديدة: اليمين لفقده لآخر كروته العسكرية والسلطة لادر اكها لهشاشة امنها وقدرتها لحماية نفسها. وكما قال بيان سكرتارية اللجنة المركزية في يوليو ١٩٧٦ "وضعت محاولة الانقلاب حدا لتبجح سلطة السفاح نميري وكل اجهزتها، انها القادر المقتر الكاشف لحجب الغيب، الراصد حركة الافلاك وديبب النمل" (ص ٢) ووضح بيان السكرتارية المركزية ان ٢ يوليو انهدت بحق "فترة قائمة بذاتها في مسار مقاومة تسلط السفاح نميري وزمرته" فترة "عاشت الجماهير خلالها قلنا وضجرا في انتظار الضربة السحرية القاضية التي وعدت قيادة احزاب الجبهة الوطنية لانقاذ الشعب، ونيابة عنه من الديكتاتورية العسكرية" (ص ٢) ويمضي البيان فيقول

"ان الاطاحة بسلطة السفاح نميري ليست رابع المستحيلات لكن انتظار الانقلاب، مهما كانت قدراته العسكرية داخل الجيش وخارجه يهدر طاقة المعارضة ويدخل بها في طريق مسدود" (ص ٢)

وكان ذلك الطريق المسدود هو الذي قاد المعارضة اليمينية للمصالحة مع نظام نميري في عام ١٩٧٧.

جبهة للديمقراطية واناذ الوطن

وفي مواجهة المصالحة الوطنية بين النظام والمعارضة اليمينية، طور الحزب شعاره من "وحدة قوى المعارضة الشعبية" إلى "جبهة للديمقراطية واناذ الوطن" معلنا ان الديمقراطية هي مفتاح الحل للامنة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها البلاد

"ان يكتب للسودان الاستقرار والتطور والاندهار الا بتطوير واستكمال الحقوق والحريات التي تحققت مع الاستقلال، وتبوء كل محاولة للارتداد على تلك الحقوق والحريات والمكتسبات تحت شعار دستور اسلامي او دستور اشتراكي" (الديمقراطية مفتاح الحل: ص ٢٢)

وبعد تحليل عميق لازمة السلطة وازمة المعارضة اليمينية توجهت اللجنة المركزية

"من هذا المنعطف الجديد، وعلى طريق بناء الجبهة الوطنية الديمقراطية من خلال العمل اليومي وعلى المدى البعيد والصور، يدعو الحزب الشيوعي السوداني لمواصلة نشاط حركة المعارضة الشعبية لتتبلور في هذه الفترة ووفق متطلباتها في جبهة واسعة للديمقراطية واناذ الوطن، توحد الاحزاب والمنظمات والتيارات السياسية والاتجاهات الفكرية والشخصيات الوطنية في مواصلة النضال من اجل الديمقراطية والسيادة الوطنية والتقدم الاجتماعي والمصممة على متابعة النضال الجماهيري اليومي وتحمل مشاقه - بعيدا عن المؤمرات الانقلابية... لاستعادة الحقوق والحريات الديمقراطية، وحشد القوى بمسئولية وطول نفس لمعركة الانتفاضة الشعبية للاطاحة بالديكتاتورية العسكرية، لاستعادة ارادة الشعب مقننة في دستور ديمقراطي علماني، يؤمن حرية التنظيم الحزبي والنقابي، وحق الاضراب، وحرية التعبير والعقيدة والضمير، وحرية النشر والصحافة، ويصون حقوق المواطن الاساسية من اي تغول من جانب الدولة"

وبهذا انتقل الحزب خطوة اخرى نحو المحدد، ودون فقدان رؤية ما هو استراتيجي وعام: النضال من اجل بناء وطني ديمقراطي، يرى الممكن موضوعيا: جبهة للديمقراطية واناذ الوطن "مفتوحة لكل الاحزاب والتنظيمات والشخصيات"، ولكن بين هذا وذاك يمتد خيط العلاقة الجدلية:

"الحزب الشيوعي لا يطرح مبدأ الديمقراطية لمكاسب تكتيكية مؤقتة. فهو في نضاله من اجل بناء وطني ديمقراطي يفتح الطريق للانتقال إلى الاشتراكية، ينطلق اولا من تجربة الحياة السياسية في السودان بتقاليد ومنجزاتها وعثراتها، وتطابق تلك التجربة مع المنطلق النظري والفلسفي الذي يهتدي به الحزب الشيوعي وهو ان النضال من اجل الاشتراكية مستحيل من غير النضال من اجل الديمقراطية" (الديمقراطية مفتاح الحل ص ٢٥)

واقتنفت اللجنة المركزية من برنامج الحزب المقر في المؤتمر الرابع ١٩٦٧ فقرة تقول "قيادة الحزب الماركسي للنظام الاشتراكي لا تعني وجوب نظام الحزب الواحد" (راجع ص ١٢ من برنامج الحزب).

واوضحت اللجنة المركزية ان الموقف المبدئي من مسألة الديمقراطية كان وراء "طرح الحزب الشيوعي شعارات استعادة الحقوق الاساسية والحريات الديمقراطية، وتوسيع النضال الجماهيري، منهجا لوحدة المعارضة الشعبية" منذ اغسطس

١٩٧٣، وان الحزب "ظل يتوجه ومازال لقيادة واحزاب الجبهة الوطنية لتنسيق نشاط المعارضة في هذا الحد الأدنى..." (ص ٢٦) وان الحزب في اعتراضه على تكتيكات الاحزاب اليمينية التي تؤدي إلى تجميد نشاط الجماهير السياسي الديمقراطي كان يركز على ان الضمان الوحيد للديمقراطية في المستقبل، هو النضال من اجلها تحت ظل الديكتاتورية" اي نضال الجماهير من اجلها (ص ٢٧)

واصبحت الصورة اكثر وضوحا في ابريل ١٩٨٠، بعد ثلاث اعوام من النضال الجماهيري الشاق، اذ تبلور شكل الحكومة التي يمكن ان تاتي على انقراض حكم الفرد المطلق والديكتاتورية العسكرية؛ ففي بيانها السياسي الصادر عن دورة ابريل ١٩٨٠، اقترحت اللجنة المركزية "تقوم حكومة انقاذ وطني توحد كل القوى التي شاركت في الاضراب السياسي بما في ذلك القوات النظامية" (بيان "تفاهم ازمة حكم الفرد..ز" الصادر من اللجنة المركزية في ابريل ١٩٨٠ ص ١٥). وقد اقترح ان يكون دور تلك الحكومة

"وتتولى تلك الحكومة ادارة شئون البلاد لفترة انتقالية كافية، تتوفر فيها الحريات الديمقراطية للشعب لتنفيذ برنامج اصلاح وطني عام لتقويم ما خربته مايو سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وخلقيا، وصياغة دستور ديمقراطي يقطن مكتسبات الشعب ويضمن للجنوب حكمه الذاتي الاقليمي في ظل الحرية والديمقراطية ووحدة السودان، واجراء انتخابات عامة لجمهورية برلمانية يجيز مجلسها الدستور وينتخب الحكومة والمناصب الدستورية..." (ص ١٥ من نفس البيان)

البديل المنشود والبديل الذي تحقق

وبانفجار الانتفاضة في مارس ابريل ١٩٨٥، دخلت مسالة البديل منعطف التنفيذ، فحدث انقلاب القصر باستيلاء القيادة العامة للسلطة، صحيح ان ذلك تم نتيجة للانتفاضة الشعبية وضغط ضباط وجنود القوات المسلحة، ولكنه تم ايضا باجاء وتدخّل من القوى الخارجية (السفارة الامريكية، المصريين... الخ) مما اسفر عن: "سلطة عسكرية انتقالية - القيادة العامة ثم المجلس العسكري الانتقالي" (دورة الجنة المركزية في ابريل ١٩٨٥، ص ١٠) الذي اصبح وفقا للبيان رقم ٩ يملك سلطة "مجلس السيادة وسلطة التشريع" ... وسلطات "رئيس الجمهورية في القوانين للسارية حتى تعدل او تلغى"، وبذلك فان " كل السلطات تركزت في يد المجلس العسكري وان مجلس الوزراء بما تبقى له من سلطة تشريع محدودة اصبح اشبه باي مجلس وزراء تحت الجمهورية الرئاسية ومجالس الوزراء في نظام مايو الرئاسي" (المرجع السابق ص ١٢)

وهكذا كان البديل الذي تحقق يختلف عن البديل المنشود وفقا لما دعى له الحزب في "الديمقراطية مفتاح الحل" وفي بيان ابريل ١٩٨٠. لانه لم يكن من الممكن "رسم صورة هندسية للانتفاضة او الحكومة المنبثقة عنها." (ص ٢) ولان المسألة لم تكن تحدد فقط بالبرامج والشعارات بل بمستوى توازن القوى الفعلي وبما تتخذه القوى المختلفة في التحضير للمعركة واتسائها وفي هذا الاتجاه فقد رصد اجتماع اللجنة المركزية في ابريل ١٩٨٥ نقاط الضعف الآتية:

١- عدم اكتمال وحدة المعارضة حول ميثاق ومنبر قبل الانتفاضة (لاحظ الميثاق وقع في الساعات الاولى من صباح ٦ ابريل ١٩٨٥)

٢- ضعف حركة الطبقة العاملة وعدم دخولها "المبكر في اعلان الاضراب السياسي" رغم مشاركة العمال مشاركة جماهيرية في المظاهرات "وذلك لوجود القيادات الانتهازية في قيادتها" وضعف حزبنا وضمور فروعه ونفوذه وسط الطبقة العاملة خاصة في العاصمة.

٣- "احتلت موقع القيادة فئة متقفي البرجوازية الصغيرة من الطلاب والمهنيين" (ص ٣) التي كانت بعض فئاتها ترى "انها القيادة الفعلية والنشطة لحركة المعارضة وان الاحزاب التقليدية والحزب الشيوعي، ما عاد لها دور وان حركة الجماهير تخطتها وقد عاق هذا الاتجاه الفكري توسيع دائرة تجمع النقابات قبل الانتفاضة بحيث كانت الدعوة تتم بصورة انتقائية... وتجدر الإشارة إلى ان بعض العناصر القيادية في التجمع كانت تتعمد ابعاد مندوبي النقابات والاتحادات والشيوعيين بحجة ان لا يكون للحزب الشيوعي اكثر من موقع للتمثيل وطرحهم لشعار ان الجبهة الواسعة لانقاذ الوطن لن تتحقق وان على القوى الوطنية الديمقراطية والتقدمية ان تتوحد لتفوق المعارضة واستبعاد الاحزاب التقليدية من الصورة وهو تفكير سياسي قاصر قائم على التقديرات الذاتية" (ص ٤) ادى لاصرار قيادة التجمع الاتصال بالمجلس العسكري منفردة وبدون اشراك الاحزاب (ص ١١)

٤- وقفت اتحادات المزارعين التي يسيطر على قياداتها اثرياء الريف وكبار التجار بعيدا عن المعركة (ص ٣).

٥- محدودية دور الجنود وصغار الضباط نسبة لعدم وجود مركز موحد للمعارضة يجذبهم ويلهم تحركهم، وتعرض الجيش للتصفيات وسيادة العقليّة الانقلابية لدى عدد كبير منهم "ولم تكن اغلبيتهم في اي يوم مقتنعة بإمكانية نجاح الاضراب السياسي والانتفاضة، ومن ثم الاستعداد الذهني والنفسي لابتداع اشكال واساليب مسانديتها، على العكس كان عدد من الضباط مصدر زعزعة وقلق لحركة ونشاطات نقابات المهنيين، بل ولبعض احزاب المعارضة طيلة الاعوام الثلاثة الماضية (اي التي سبقت الانتفاضة - الكاتب) بحجة انهم كضباط جاهزين لاستلام السلطة اذا كان الشارع مستعدا لمساندتهم! اي الانقلاب اولا والانتفاضة لاحقا." (ص ٦)

ولكن لان قضية البديل ليست مسألة يتم حسمها في لحظة واحدة وينفض الجميع ايديهم، وانها مسألة ديناميكية متحركة وتعتمد على زخم الحركة الشعبية وامكانياتها. رفضت اللجنة المركزية في اجتماعها الاتجاه السهل "ان ننفض يدينا من المعركة، ونهرب من الصراع بالقول ان قيادة الجيش بالاتفاق مع عمر محمد الطيب ومباركة مصر والسعودية وامريكا نفذت انقلاب قصر" (ص ٤) و "نعلم ان الانتفاضة قد اجهضت" (ص ٥)؛ بل رات امكانية استمرار الصراع لسيادة طابع الانتفاضة الشعبي والديمقراطي وطرحنا الواجبات العاجلة.

نظرة إلى تجربة ١٩٧١-١٩٨٥

يمكننا الان ان نخلص إلى ان مسألة البديل خلال النضال ضد نظام مايو بدأت بطرح الشعار العام "السلطة الوطنية الديمقراطية" وانتهت من خلال النضال اليومي المثابر والتحليل المستمر للصراع السياسي والاجتماعي إلى "جبهة للديمقراطية وانقاذ الوطن" و"حكومة انتقالية" تعيد الحقوق الديمقراطية... كل هذا على مستوى البرنامج والشعار اي على مستوى علاقة "الذاتي والموضوعي، ولكن الواقع ادى إلى بديل "المجلس العسكري ومجلس الوزراء برئاسة الجزولي" حيث كان المحدد للنتيجة هو الموضوعي بما في ذلك القدرات والامكانيات الذاتية للحركة الشعبية والحزب الشيوعي!

هذا مهم جدا في طرح مسألة البديل الان، لانه رغم اننا نبدأ من موقع متقدم نسبيا^٢: وحدة المعارضة الشعبية زائدا تصور للبديل، الا ان الصراع اليومي والنضال الفعلي لحركة الجماهير لربما يفرض ظروف مختلفة (تغير في موقف الاحزاب المشتركة او على الاقل عدم التزامها بالميثاق، عرفلتها للنضال اليومي كما يحدث الان في فرع التجمع بغرب اوربا، محاولاتها حصر دور الشيوعيين... الخ^٣) ولكن يبقى ان البديل المصاغ الان في الميثاق ومقررات أسمر ١٩٩٥ ممكن التنفيذ فقط بقدر التفاف الجماهير حوله، بقدر النضال الحقيقي الذي تخوضه الجماهير لتحقيقه، وبقدر تحسيننا لمناهج عملنا القيادي وقدراتنا التنظيمية ووجودنا الفعال وسط الجماهير، اي الا يصبح التجمع اطارا لاعتقال حركتنا وسط الجماهير، ولا اطارا لاعتقال حركة الجماهير نفسها! اي الا يصبح "جبهة وطنية" اخرى على طراز الجبهة الوطنية لاحزاب اليمين على ايام مايو! كما ان امكانية تحقيق البديل المطروح تستند على اي مدى انه يرتكز على الموضوعي والتاريخي في نسيج العلاقات الاجتماعية السودانية وتطور الحركة السياسية في السودان.

ولنتناول بعض هذه القضايا الان!

طبيعة انقلاب يونيو ١٩٨٩

ان الاكتفاء بالتقييم السياسي لما حدث في الثلاثين من يونيو ١٩٨٩ لا يكفي في تقييم طبيعة النظام، اذ ليس كافيا القول ان الانقلاب قد نظمته الجبهة القومية الاسلامية، وليس كافيا القول ان الانقلاب هدف إلى اجهاض عملية السلام التي بدأت تأخذ قوة دفع جديدة بعد تشكيل حكومة الجبهة الوطنية المتحدة في مارس ١٩٨٩. بل انه ليس كافيا الذهاب ابعده من ذلك والقول ان القوى المعادية للانتفاضة قد اقلقتها تطورات قوى الانتفاضة منذ مبادرة الميرغني-قرنق وانتفاضة ديسمبر ١٩٨٨، مذكرة القوات المسلحة وابعاد الجبهة الاسلامية، اذ لا بد بالاضافة إلى ذلك الاستناد على تحليل القوى المتصارعة ومصالحها؛ اذ ان معرفة المصالح لا يكشف طبيعة الانقلاب فحسب، وانما يكسبنا وعيا حول وجود قوى لها مصلحة في ما يهدف الانقلاب لتحقيقه موجودة الآن سياسيا ضمن قوى المعارضة كما كانت توجد معارضة يمينية لنظام نميري، وفهم هذه المسألة مهم حتى ندرك طبيعة التغيير المحدود الذي تريده تلك القوى اليمينية الموجودة في قوى المعارضة وبالتالي توجسها من البديل الديمقراطي الذي يفتح الطريق لتطور الثورة السودانية.

قال ماكسيم رودنسون في كتابه "الرأسمالية والاسلام" "لم يكن هناك طريقا اسلاميا خاصا للرأسمالية" (طبعة بينغوين ١٩٧٤ - ص ١٨٤) وقد اوضح عبد الخالق محجوب في ١٠/٤/١٩٦٩ في مقال له بجريدة اخبار الاسبوع السودانية ان الرأسمالية السودانية تبحث عن غطاء ايولوجي للطريق الرأسمالي، فالمسألة ليست طريقا اسلاميا للرأسمالية وانما

"تعاني الرأسمالية من قحط وجفاف فكري قاتل. وما كان من الممكن الدفاع عن الاستغلال الرأسمالي وفق نظرية صريحة تبرر التخلف في وجه التقدم وما كان من الممكن الدفاع عن الرأسمالية وقدراتها.

"ان الفئات الحاكمة في بلادنا تعجز عن ابتداء غطاء علماني او اشتراكي مزيف من النظريات التبريرية. وعجزها ناتج عن ضعف كياناتها الثقافية والاقتصادية مما ظهر جليا في شح كادرها المتنور الذي له الرغبة في التحصيل، والقدرة على البيان المقنع. ان الاحتماء بالدين وفق المفاهيم السائدة كان الطريق المربح والممكن للفئات الاجتماعية التي عجزت عن التفاعل الايجابي التي تفجرت بعد اكتوبر"

لقد عانى بعض جيل طلائع متقفي البرجوازية الذين شكلوا مؤتمر الخريجين من الانقسام الايدولوجي فهم في جلساتهم الخاصة كانوا قراء طه حسين ومونتسكيو وفولتير، المازني وجان جاك روسو ... الخ وعندما يواجهون الجماهير هم انصار او ختمية، ومحاولة بعضهم للانعتاق من الطائفية مستندين على ما تتحقق من انجاز للاستقلال تحت قيادتهم السياسية، قد ادى بهم إلى صفوف المعارضة!

البرجوازية السودانية تبحث منذ الاستقلال عن ايدولوجية تساعدها على الهيمنة، ولم تكن الايدولوجية البيروقراطية مناسبة لانها تعني الديمقراطية ... الديمقراطية التي تتيح تنظيم الجماهير في تنظيمات مستقلة، وممارستها للنشاط السياسي، النقابي والفكري المستقل، ذلك النشاط الذي اوضح في ١٩٨٥-٥٤، ١٩٦٩-٦٤ و ١٩٨٩-٨٥، انه قادر على تقديم البديل لحلول الازمات وعلى توسيع الحركة الديمقراطية والثورية، والخطر بعد ١٩٨٨ على ان يكون صوتها مسموعا في كيفية حكم السودان رغم وجود خمس نواب فقط للتحالف الديمقراطي في الجمعية التأسيسية.

الديمقراطية الليبرالية يمكن ان تأتي باحزاب البرجوازية للسلطة ولكنها لاتضمن لها الهيمنة! لذا كان مشروع الدستور الاسلامي والجمهورية الرئاسية لفرض الهيمنة تحت ديكتاتورية مدنية! والمصلحة المشتركة لفئات الرأسمالية السودانية هي طريق التطور الرأسمالي المستقر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا والذي لايمكن تحقيقه الا بتجريد الديمقراطية من محتواها "الحقوق الاساسية" التي تسمح بقيام حركة شعبية حقيقية، اي تسمح للطبقات الاخرى العمال والمزارعين، صغار البرجوازية ومتقفيهم، باقامة تنظيماتهم المستقلة.

ان الليبرالية التي تمهد الطريق للرأسمالية وتطورها في اوربا، كانت تهدد التطور الرأسمالي في السودان والبلاد الشبيهة، وعلى مدى اكثر من ثلاثين عاما، تم تجربة الانقلابات العسكرية، التقليدية (عبود) والمتلحفة بثوب اليسار لتمهد للتطور الرأسمالي ولكنها فشلت وتعيش البلاد والدول الافريقية الشبيهة ازمة سياسية، اقتصادية واجتماعية حادة.

ولكن لماذا تنفرد الجبهة القومية الاسلامية بالانقلاب؟

والاجابة واضحة: انها تمثل فئة رأسمالية جديدة، استطاعت منذ اواخر السبعينات ان تحدث تغييرا ملحوظا في التراكم التراكم الرأسمالي لمصلحتها مستغلة:

١- الضربة التي وجهها نظام نميري للرأسمالية القديمة في بداية ايامه؛ وعدم مرونة تلك الفئات في استغلال الفرص التي اتاحت لها منذ ١٦ نوفمبر ١٩٧٠ وبعد ردة يوليو ١٩٧١ بالتحديد لاستعادة وضعها في النظام لتغليبها مصالحها القومية على مصلحة الطبقة الرأسمالية ككل، وانها عندما اردت بعد ان ثبت لها صعوبة الاطاحة بنظام نميري بعد يوليو ١٩٧٦ ان تلحق بالركب، كان النظام قد بدا خلق الفئات الجديدة التي يستند عليها، وكان الاخوان المسلمون اكثر مرونة في تكتيكاتهم.

٢- السند الذي قدمته لهم دول الخليج والسعودية: أ- بالضغط على نميري؛ ب- عن طريق انشاء البنوك والشركات الاسلامية؛ ج) والدفع المباشر للتنظيم السياسي للاخوان المسلمين.

٣- الجو الاقتصادي العام الذي خلقته سياسة الصندوق في السودان والتي سمحت بتوسع تجارة العملة وعمليات التجارة ذات الربح السريع والاستثمار في قطاعات النقل والتخزين.

وفي السبب الاخير تكمن ازمة رأسمالية الجبهة القومية الاسلامية، اذ انها راكمت رأسمالا واسعا ولكن في مجالات لاتتمسك بناصية الاقتصاد السوداني، ولاترتبط بجذوره الانتاجية، ووضحت ازمة وخطورة هذا الوضع بعد الانتفاضة، حيث اصبح الحديث عن الرأسمالية الطفيلية على كل لسان، بل ان عناصر الرأسمالية التقليدية سعت لاجامها عن طريق "قانون الضرائب و استمرار التحقيق في البنوك والتلويح بمحاكمتها، فاستعملت الجبهة القومية الاسلامية كل اسلحتها لوقف ذلك الهجوم مثل سيطرتها على الصحافة وعلى السوق الاسود الذي اعترف الصادق المهدي بانه هزم الحكومة؛ ثم مظاهرات الطلاب في اكتوبر ١٩٨٦، ثم الضغط الخارجي من اصدقاء الجبهة واعداء الحركة الديمقراطية مما ادى لتكوين حكومة الوفاق التي كان الاخوان اساسها.

وكان رد فعل فئات الرأسمالية التقليدية، ان القت بثقلها خلف الاتحاديين وعملت على تاييد العناصر المعادية للجبهة في حزب الأمة، ومدت حبال الود مع الحركة الشعبية التي استطاعت النهوض في ديسمبر ١٩٨٨ وما تلاها من احداث واجبرت الجبهة على الخروج من الحكومة.

وجاء انقلاب يونيو ليفرض قيادة رأسمالية الجبهة الاسلامية على الرأسمالية السودانية وعلى البلاد، ولكي تفرض قيادتها على الرأسمالية كان لا بد لها من اجراءات اقتصادية تسمح لرأسمالية الجبهة بفرض نفسها في مجال الانتاج - بيع المؤسسات العامة بيع مؤسسات الرأسمالية التقليدية المدينة لبنوك الدولة، مصادرة بعض ممتلكات آل المهدي وآل الميرغني!

ان وجود فئات الرأسمالية القديمة واحزابها في المعارضة، ليس رفضا للايدولوجية الاسلامية كغطاء ايدولوجي للرأسمالية السودانية، انه رفض لقيادة رأسمالية البنوك وقطاع النقل، رأسمالية الجبهة القومية الاسلامية لكل الرأسمالية السودانية، ان وجودها في معسكر الديمقراطية سيستمر مادامت رأسمالية الجبهة القومية الاسلامية تصر على فرض قيادتها، لان

الرأسمالية التقليدية وثيقة من عودتها للقيادة شرط عودة الديمقراطية كما كانت دونما اصلاح ديمقراطي! وقعت على الميثاق الذي ينادي بالاصلاح الديمقراطي لانها وجدت نفسها في "امر ضيق". ولكنها ستعمل على ان يكون الميثاق شكليا، لذا لن تتحمس لتحضير التفاصيل والسياسات التي ستتبع بعد الاطاحة بنظام الجبهة القومية الاسلامية، انها لا تريد ان يكون البديل الديمقراطي مفصلا ومدروسا ومترجما في سياسات تمسك بها الجماهير حتى تتاح لها فرصة المناورة في الفترة الانتقالية.. يجب الانسى ما توصلت له دورة اللجنة المركزية في اغسطس ١٩٨٧

"فالاحزاب الثلاثة(اتحادي، امة، جبهة) متفقة في المصالح الطبقية والاستراتيجية العامة في طريق التطور الرأسمالي وايدولوجيا في الدستور الاسلامي وسيادة القومية العربية الاسلامية على بقية القوميات والاعراف السودانية"(ص ٧)

ولكن، زكما اقرت تلك الدورة ايضا، اننا ينبغي الا "نسقط العوامل الاخرى مثل التناقضات بين حزبي الائتلاف وداخل كل حزب، ولعبة التوازنات الحزبية..."(ص ٨) والذي دلت الاحداث على صحته وساعد الحزب في اتخاذ التكتيكات المناسبة والتي ادت اخيرا لعزل الجبهة الاسلامية واقامة حكومة مارس ١٩٨٩.

لقد ترك النضال ضد نظام مايو اثره واضحا داخل حزبي الأمة والاتحادي وفي جماهيرهما، ويمكن للنضال ضد سلطة يونيو ان يعمق الآثار الديمقراطية ويزيد التناقضات داخل هذه الاحزاب! وان التطور المستقل للحركة الجماهيرية يعتمد بشكل اساسي على قدرتنا على تنظيمها وبث الوعي وسطها. وما زال صحيحا في هذا الصدد ما توصل له المؤتمر الرابع لحزبنا:

"فالثورة تنتظرها ظروف غنية بالنضال الشاق باشكاله المختلفة ويتوقف الكثير على مستوى حساسية الحزب الشيوعي وتجاربه مع كل منحياتها واشكالها الغنية."(الماركسية وقضايا الثورة السودانية، دار الوسيلة، الطبعة الثانية ص ٢٢)

الديمقراطية ما زالت مفتاح الحل

ومهما يكن موقف الاحزاب اليمينية داخل التجمع، فان النضال ضد ديكتاتورية الجبهة القومية الاسلامية، سيؤخذ طابعا ديمقراطيا عاما بينما الصراع داخل التجمع سيكون دائما "اي نوع من الديمقراطية؟" (اللجنة المركزية مايو ١٩٦٥، مقتطف في الماركسية وقضايا الثورة ص ١٣٣). وسيكون ذلك موضوعا للصراع الاجتماعي اثناء النضال ضد ديكتاتورية الجبهة الاسلامية وبعد الاطاحة بها. وان تحقيق الثورة الوطنية الديمقراطية يعتمد على قدرتنا على "بذر وزرع" الشعارات الاساسية للتحويل الديمقراطي في صلب الحركة الجماهيرية وكما اوضحنا من قبل "ان الضمان للديمقراطية في المستقبل هو النضال من اجلها تحت ظل الديكتاتورية"(الديمقراطية مفتاح الحل ص ١١).

وتظل الديمقراطية مفتاحا للحل لانها، اي الديمقراطية، اصبحت بالنسبة لشعب السودان، ليست مجرد نظاما سياسيا، بل مجموع قيم انسانية تتعلق بالحقوق الاساسية للمواطنين، وقد اثبتت التجارب منذ الاستقلال وخلال حكم عسكريين وانتفاضتين شعبيتين ان الشعب السوداني يتمسك بالديمقراطية والحقوق الاساسية.

الديمقراطية تظل مفتاحا للحل ايضا لانها كاداة سياسية ومن خلال تجارب ٥٤-١٩٥٨، ٦٤-١٩٦٩، و٨٥-١٩٨٩، توسع من نفوذ الحركة الشعبية والثورية، وتساعد في بناء ادوات نضالها الاخرى: صحف، نقابات، احزاب، اتحادات... الخ.

الديمقراطية تظل مفتاحا للحل لان تجربة شعب السودان اثبتت ان نضاله من اجل تحسين مستوى معيشته وحقوقه الاقتصادية مرتبط باشاعة الديمقراطية وبوجود منظماته النقابية والاقليمية والقبيلية، إلى جانب احزابه السياسية؛ كادوات للنضال الاقتصادي! وبالتالي اصبح النضال من اجل التنمية مرتبط بالديمقراطية وسيادتها وقد اثبتت تجارب حكيمين عسكريين ان مصادرة الديمقراطية بحجة التنمية لم تؤد بالبلاد الا للخراب الاقتصادي.

وهنا تكمن اهمية المناقشة التي تسود قطاعات المعارضة حول تفاصيل البرامج، خاصة الدستور وقانون الانتخابات، والسياسات المالية والاقتصادية التي تاتي بعد اسقاط ديكتاتورية الجبهة القومية الاسلامية وهذه المناقشات ستعكس مواقف اجتماعية متباينة وستمثل شكلا للصراع الطبقي، لذا ينبغي الاحتسب في مدرجات واجتماعات التجمع المقفولة، لابد من نشرها وسط الجماهير السودانية.

ان هذه المناقشات ينبغي الات جعل من التجمع ناديا للحوار حول السياسات البديلة"، اذ انه وفقا لميثاقه اداة للنضال السياسي اليومي يطرح قضايا مثل: مقاومة الاعتقال، التشريد، مقاومة تنظيمات السلطة... الخ ومن هذا البرنامج تستخلص فروع التجمع في الخارج واجباتها اليومية في دعم النضال من الداخل: حملات التضامن، جمع المال للمعارضة بالداخل ولاسر المعتقلين، كشف سياسات السلطة. وفي تحديد هذه القضايا واسلوب النضال فيها سنواجه تيارات داخل التجمع تحاول لجم حركته او تحديدها وفقا لافقها، ان هذه التيارات تنتظر للمستقبل، وتستقرئ اثار حركة التجمع اليوم في صياغة الغد، وبحبسها والجامها لتطور الحركة الجماهيرية، تريد كما قلنا سابقا ان تحفظ مساحة للمناورة في الفترة الانتقالية من جهة وان تمنع تعمق الشعارات الديمقراطية وسط الجماهير من جهة اخرى لتحافظ على نفوذها.

الطابع الديمقراطي للثورة السودانية

ولكن تبقى، مهما تعددت المتغيرات، ان نظرية الثورة السودانية في جوهرها نظرية للثورة الديمقراطية، وتظل قضية الديمقراطية هي محورها الرئيسي سواء في مواجهة قضايا الوحدة الوطنية وحل مسألة القوميات والاقليات أو التحول الاقتصادي والاجتماعي والتنمية أو في مواجهة قضايا الثورة الاشتراكية في المستقبل. مما يجعل موقف الشيوعيين السودانيين العملي والنظري من قضية الديمقراطية ذا اهمية كبرى بالنسبة لحاضر ومستقبل الثورة السودانية وعنصرها هاماً في تكوين نظرية تلك الثورة. وسنتناول موقف الشيوعيين ونظريتهم من قضية الديمقراطية فيما يلي.

الشيوعيون السودانيون وقضية الديمقراطية

تقديم

اصبحت قضية الديمقراطية، من ناحية نظرية وعملية، من اهم قضايا العصر، وسلك النقاش فيها مسالك شتى وبدا لبعض الناس وكأنهم يكتشفون اهمية الديمقراطية لأول مرة. ولا نهدف هنا لذم او لتبيان ان الشيوعيين السودانيين ظلوا دائما مهومين بقضية الديمقراطية او لادعاء سبق في هذا المجال، هو ثابت دون ما ادعاء، بقدر ما تهدف لدراسة تطور مفهوم الشيوعيين السودانيين حول الديمقراطية والطريق الوعر، نظريا وعمليا الذي سلكوه في نضالهم من اجلها، وذلك بهدف استجلاء ذلك المفهوم من منظور نقدي يساهم في تطويره وترسيخه. وفي تقديري، ان ذلك مهم، ليس فقط استجابة "الموضة" او التحاقا بموسم الهجرة إلى اليمين؛ لتيار التراجع الذي الم باطراف حركة التحرر الوطني وحركة الطبقة العاملة العالمية بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، وانما لمواصلة نضال الشيوعيين السودانيين انفسهم من خلال تطوير نظريتهم الثورية وبرنامجهم النضالي.

وسنسلك في هذا الصدد منهجا تاريخيا نقديا، لا يهدف كتابة تاريخ الحزب الشيوعي، او وقوعا في فخ الاعجاب بالماضي والتغني بامجاده ولا كما قلنا من قبل، سيادة لروح الاعجاب بالذات (ذات الشيوعيين الجماعية) والافتخار بأننا نمسك بناصية الحقيقة، وان نظريتنا سليمة واننا "لسنا كالأخرين"، ولو كان الآخرون هؤلاء هم الرفاق السوفيت او الشيوعيون في البلاد الأخرى. فلكل ظروفه ولكل قضائه.

ان المنهج التاريخي النقدي تتطلبه ضرورة دراسة اية ظاهرة او مقولة او فكرة. فالظاهرة هي تاريخها، ودراسة تاريخها لا يعنى تبريرها، بقدر ما يعنى دراسة حركتها، صيرورتها والتي لا تعني باي حال من الاحوال ان تلك الحركة كانت دائما إلى الامام او انها لاتحمل اي تناقضات وصراعات داخلية، بل ان وجود تلك الصراعات والتناقضات لا يقود بشكل اطلاقى إلى ان حسمها كان دائما يتم لمصلحة تطور الظاهرة او الحركة او الفكرة، فالتاريخ عموما لا يسير في خط مستقيم. وهكذا تاريخ الظواهر والافكار والحركات الاجتماعية، ومن بين هذه الظواهر النضال من اجل الديمقراطية، ومفهوم الديمقراطية نفسه والحزب الشيوعي السوداني كحركة اجتماعية وسياسية.

وندعى هنا اكتشاف تناقضا بين النضال السياسي للشيوعيين السودانيين من اجل الديمقراطية وحقوق الانسان ونظريتهم عن الديمقراطية المسماة بالديمقراطية الجديدة حيناً والثورية احيانا وان هذا التناقض قد احتدم بشكل خاص بعد انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ وما تبعه من احداث بما في ذلك الانقلاب العسكري في ١٩ يوليو ١٩٧١ المسمى ثورة ١٩ يوليو حيناً وحركة ١٩ يوليو التصحيحية احيانا اخرى. وان هذا التناقض قد بدأ حسمه في اجتماعي اللجنة المركزية في يوليو واغسطس عام ١٩٧٧ ووثيقتي "قضايا ومهام السياسة الخارجية" و "جبهة للديمقراطية و انقاذ الوطن" ولقد حسم على مستوى البرنامج بشكل اساسي بعد انتفاضة مارس ابريل ١٩٨٥، بدءا بحديث الاستاذ التجاني الطيب سكرتير اللجنة المركزية لراديو ام درمان في مايو ١٩٨٥ عن تبني الشيوعيين للديمقراطية التعددية وامتدادا عبر احاديث الاستاذ محمد ابراهيم نقد في الندوات العامة والحديث للتلفزيون والصحف المحلية والاجنبية وبرنامج الشيوعيين الانتخابي ثم مقالات الاستاذ التجاني الطيب في الميدان عن "الديمقراطية هل..".

لقد طور الشيوعيون نظرية للديمقراطية تكاد ان تكون نظرية كاملة وتعتبر ثورة فكرية عظيمة وتطور نوعيا لما كان مطروحا من قبلهم ومن الحركة الشيوعية في المنطقة الافريقية والعربية. وما نحتاجه الآن هو ان نصوص تلك النظرية بشكلها المتكامل وان نخرجها من بطون وثائق اللجنة المركزية والبيانات الجماهيرية والاحاديث المتفرقة لقادة الحزب

لتصبح خطابا ايدولوجيا وبرنامجيا واضحا، حينئذ ستطرح امامنا مهام جديدة اكثر تحديدا مثل صياغة دستور السودان الذي يترجم تلك النظرية، دراسة مسائل الحكم المحلي والفردي، قانون الانتخابات، بل وحتى اجراءات عمل البرلمان والمجالس المحلية والاقليمية ولوائحهم. ولربما يظهر لنا حينئذ اننا في بعض اطروحاتنا التفصيلية ما زلنا أسرى لنظرية الديمقراطية الجديدة بصيغتها القديمة، كما سيظهر لنا بدون اي شك ان نظريتنا للديمقراطية بصياغتها المتكاملة تتطلب منا جهدا تنظيميا اكبر في نشر فروع الحزب في ارجاء الوطن المختلفة وبناء اشكال جديدة للتحالف الديمقراطي في مناطق ومجالات لم تكن موجودة بها، بل والسعي نحو وحدة القوى الديمقراطية وبناء الجبهة الوطنية الديمقراطية.

ويعاني هذا الفصل نقصا في التوثيق هو سالب لا شك، اذ ان الفصل يتبنى منهجا تاريخيا يفترض دقة التوثيق في عرض الافكار و المواقف، ولكنه نقص فرضته الظروف التي كتب فيها في المنفى في زمن تسود البلاد ديكتاتورية الجبهة الاسلامية مما يجعل الوصول لبعض الوثائق مستحيلا وكذلك اجراء بعض المناقشات مع بعض الزملاء الذين عاصروا فترات هامة يتناولها الفصل بالمناقشة.

لكننا رغم هذه السلبية نرى ان الفصل يسهم في نقاش مفيد وانه ليس حجرا يلقى به في ماء ساكن، فالنقاش والحوار قد بدا قبله وسيستمر ان بعده. وكل امل كاتبه ان يكون اسهاما مفيدا فيه. فالكلمة الأخيرة لم تقل بعد ولن تقال ابدا.

تأسيس الحزب ارتبط باستنهاض حركة ديمقراطية

لعل ما يميز نشوء الحزب الشيوعي السوداني عن الاحزاب السودانية التي سبقتة (الامة والاشقاء) ان الاخيرة كانت نتيجة لانقسام مؤتمر الخريجين وتراجع الحركة الوطنية عقب رفض مذكرة المؤتمر وقيام المجلس الاستشاري لشمال السودان، بينما صاحب نشوء الحزب الشيوعي وسنواته الاولى نهوضا في الحركة الجماهيرية شمل معركة تكوين نقابة السكك الحديدية ومظاهرة طلبة الكلية والمدارس العليا في مارس ١٩٤٦ ثم معركة الجمعية التشريعية وقيام مؤتمر الطلبة ... الخ. وكان الاستعمار البريطاني قد واجه صعود هذه الحركة الجماهيرية بمجموعة من الاجراءات تهدف إلى مصادرة الحريات العامة، يقول عبد الخالق محجوب:

"لقد احس الاستعماريون بخطورة تطور الحركة الجماهيرية فسلكوا سبيل البطش بالتقدميين فسنوا القوانين الرجعية وحلوا منظمة انصار السلام وجعلوا من مصادرة حرية الافراد والجماعات والصحف قاعدة لهم وبدعوا خلال عام ١٩٥١ يعدون العدة لحل اتحاد نقابات العمال الذي كان يقف بقيادته الصلبة وعلى رأسها المناضل الشفيق احمد الشيخ في طليعة الحركة الجماهيرية" (عبد الخالق محجوب، لمحات من تاريخ الحزب الشيوعي، ص ٧٠)

وهكذا ارتبط تأسيس الحزب الشيوعي بالنضال الجماهيري ضد الاستعمار المرتبط بالنضال من اجل الحريات العامة واهمها حرية التنظيم والتعبير والتظاهر والحرية الشخصية (ضد اجراءات الاعتقال والتفتيش والرقابة والتبليغ اليومي لمراكز الشرطة)، ولكن هذا النضال لم يرتبط بنظرية للديمقراطية ايجابية المحتوى فلا رفض الجمعية التشريعية قدم بديلا ولا رفض دستور القاضي بيكر قدم تصورا مختلفا ولكنه عبر بوضوح عن رفض الطريق البرلماني (وقد تم التعبير عن ذلك في نشيد مشهور للشيوخ عيين حينئذ: اخي المجد للكتلة الجائعة، والذي يقول:

اخي ان اجازوا دستورهم واحيل النضال إلى البرلمان
فانا لن نبارك احلافهم لكي يدوس اعراضنا الامريكان

ولعل ذلك انعكس في الموقف المتشدد من اتفاقية ١٩٥٣ وفي المعارضة داخل الحزب للانتخابات الفترة الانتقالية. وهنا تاتي اهمية اجتماع اللجنة المركزية في مارس ١٩٥٣ فهو إلى جانب انجازاته الكثيرة قد حسم دخول الحزب للانتخابات وافر التعاون مع بقية الحركة الوطنية لانجاز اغلبية برلمانية مقدما مساهمة هامة في صياغة نظرية حول علاقة الممارسة الديمقراطية بالنشاط الجماهيري و التمثيل البرلماني، وكيف ان الاثنين يكملان بعضهما. يقول عبد الخالق محجوب انه كان واضحا ان الاغلبية البرلمانية "لن تستطيع انجاز مطالب الشعب الوطنية و الديمقراطية بدون تنمية الحركة الجماهيرية النشطة وتعهدها" (عبد الخالق محجوب، لمحات، مرجع سبق ذكره، ص ٨٣). بل ان دخول الانتخابات نفسها هو "اداة لتوسيع الحركة الوطنية المناهضة للاستعمار وتعميق مطالبها الديمقراطية و الاقتصادية ويقظة الجماهير ازاء المزالق التي تحف بالاتفاقية المصرية البريطانية" (المرجع السابق، نفس الصفحة)

اننا ازاء عنصرين للديمقراطية: البرلمان المنتخب والحركة الجماهيرية الضاغطة. وذلك ان الحزب الشيوعي لا يرى ان العملية الديمقراطية تنتهي بانتخاب البرلمان، بل انها تستمر بعد ذلك من خلال النشاط الجماهيري الديمقراطي الضاغط. وقد ادى ذلك، من خلال الميكانيزم الذي سنوضحه للتو، إلى جعل النضال من اجل الحقوق الاساسية جزءا هاما من نضال الشيوخ عيين السودانيين، اذ انه بدونها لا يمكن للجماهير ان تمارس دورها في العملية الديمقراطية.

ما هو هذا الميكانيزم؟

اولاً: الانتخابات البرلمانية ونسبة لظروف تخلف السودان "وضعف الاساس الاجتماعي للبرلمانية الغربية في بلادنا" (الماركسية وقضايا الثورة، الطبعة الثانية، ص ١٠٨)، تؤدي لوصول القوى الرجعية للسلطة.

ثانياً: الحقوق الديمقراطية التي تتيحها الديمقراطية الليبرالية تسمح للحركة الجماهيرية الديمقراطية وحركة التغيير الاجتماعي ان تنمو وتتطور وتمارس ضغوطاً على البرلمان والسلطة السياسية. وتوضح تجربة النضال في عام ١٩٥٨ ضد المعونة الأمريكية و الأتحاف العسكرية الأثر الواضح الذي يمكن ان تلعبه حركة الجماهير (حركة الشارع) في تغيير المواقف المختلفة للنواب والقوى السياسية. وقد اتضح نفس التأثير ابان حرب يونيو ١٩٦٧ وتكوين مؤتمر الدفاع عن الوطن العربي (المحجوب اعلان الحرب على اسرائيل ، دعا لمؤتمر الخرطوم الذي اعاد تنظيم الصفوف العربية وحرصها ضد العدوان..)، ولعل تجربة انتفاضة ديسمبر ١٩٨٨ وتكوين حكومة الوحدة الوطنية في مارس ١٩٨٩ مثال اخر من تاريخنا القريب.

ثالثاً: وكمحصلة ل "اولاً" و "ثانياً" اعلاه، فان القوى الرجعية ظلت تسعى بشكل دائم لمصادرة الحقوق الديمقراطية بدءاً من تردها في تنفيذ قرارات البرلمان الاول و القاضية بالغاء القوانين المقيدة للحريات، فرض حالة الطوارئ عام ١٩٥٧ ابان حكومة عبد الله خليل وتسليم عبد الله خليل الحكم للجيش في نوفمبر ١٩٥٨، وحل الحزب الشيوعي في شتاء ١٩٦٥ ورفض حكم القضاء في ١٩٦٦ ومشروع الدستور الاسلامي ١٩٦٨ / ١٩٦٩ ويمكن اضافة تعديلات الدستور في ١٩٨٦ والتي ادعى صادق المهدي انه يريد تصفية اثار مايو بها بينما كانت تلك التعديلات تمثل تهديداً حقيقياً للحريات الاساسية لم تدرکه حينئذ الا المنظمة السودانية لحقوق الإنسان بينما وافقت عليه كل الأحزاب بما في ذلك الحزب الشيوعي، ومحاولة قانون النقابات ١٩٨٦ وقانون الصحافة ١٩٨٨ و اعلان حالة الطوارئ ابان حكومة الوفاق والتي استغلها وزير الداخلية مبارك الفاضل لممارسة الاعتقال التحفظي ضد المشاركين في ندوة امبو ... الخ

وقد كانت حصيلة كل ذلك كما اوردنا، ان اصبح جزء كبير من نضال الشيعيين والحركة الجماهيرية هو نضال من اجل الحقوق الأساسية اي من اجل حقوق الانسان والحقوق الديمقراطية، بدءاً باضراب الحريات الذي قاده اتحاد النقابات عام ١٩٥٤ ومروراً بمشاريع تعديل والغاء القوانين المقيدة للحريات والتي قدمها نائب دوائر الخريجين الأستاذ حسن الطاهر زروق في البرلمان الأول، ويضاف إلى ذلك النشاط الجم للهيئة الشعبية الدائمة للدفاع عن الحريات^٧ عام ١٩٥٤، ومذكرة الجبهة المعادية للاستعمار عن الحريات للازهرى، وكان رئيساً للوزراء، في اكتوبر ذات العام، ومذكرة رؤساء تحرير الصحف للازهرى في يناير ١٩٥٥ بعد اجتماعهم مع الهيئة الدائمة للدفاع عن الحريات. ولقد شكل بند كفالة الحريات العامة البند الثاني ضمن ثلاث بنود قامت على اساسها الجبهة الاستقلالية بين الشيعيين وحزب الأمة. ولقد تكررت المطالب بالحريات العامة في كل مذكرات وبيانات الجبهة المعادية للاستعمار واتحاد النقابات واتحادات المزارعين واتحاد طلاب الكلية واتحادات المعهد الفني والمدارس الثانوية.

وأجمل الأستاذ حسن الطاهر زروق تلك المطالب والتوجهات الديمقراطية في خطاب ضاف عشية الاستقلال في ٣١ ديسمبر ١٩٥٥ عند مناقشة مسودة الدستور المؤقت حيث اقترح خمسة اسس للدستور:

- ١- ان يكون مستمداً من مصالح الشعب وان يحترم ارادته.
- ٢- ان يجعل جهاز الدولة ديمقراطياً ينص على حق الشعب في مراقبة جميع اجهزة الدولة وحقه في محاسبة ممثليه، وان يشترك الشعب اشتراكاً واسعاً في الحكم.
- ٣- ان يسمح باطلاق كل قوى الشعب في النضال ضد الاستعمار ومؤسساته بتوفير الحريات العامة وحرية العقيدة وحرية اعتناق الآراء السياسية والعمل من اجلها.
- ٤- ان يحمي مصالح العمال والمزارعين والتجار وكافة المواطنين من الاستغلال ويحمي حقهم في الراحة وحقهم في العمل.
- ٥- ان ينص على انتهاج سياسة خارجية مستقلة سلمية تقوم على معاملته جميع الدول على اساس المساواة والاحترام المتبادل" (محمد سليمان، اليسار السوداني في عشرة سنوات، ١٩٦٩، ص ص ١٧٣-١٧٥)

وطالب الأستاذ حسن الطاهر في خطابه ذلك بضرورة النص على قيام الجمعية التأسيسية في الدستور المؤقت حتى يشارك ممثلي الشعب في وضع الدستور الدائم للبلاد. ووضح ان هناك تناقضاً بين مشروع الدستور وبعض القوانين والسياسات السائدة حينئذ مما يتطلب تغيير وتعديل تلك القوانين والسياسات حتى تتماشى مع الفصل الثاني من مشروع الدستور الخاص بالمساواة بين السودانيين والحريات العامة وحدد تحديداً قضايا أجر المتساوي للعمل المتساوي في الشمال والجنوب والأجر المتساوي للعمل المتساوي للرجل والمرأة، وقانون الصحافة وبعض مواد قانون العقوبات (المرجع السابق، ص ص ١٧٥-١٧٦).

وجاء المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي في فبراير ١٩٥٦ ليؤكد موقف الشيوعيين من قضية الديمقراطية و الحريات العامة فيتبنى الحزب الجمهورية البرلمانية و طالب بالحكم الأقليمي الذاتي للمديريات الجنوبية. ولقد اشار عبد الخالق ان المؤتمر الثالث قد اعتبر ان قضية الديمقراطية تحتل "المكان المقدم اذ ان سير البلاد في طريق التطور المستقل لا يمكن ان يتم كما اشار البرنامج بدون استمرار الحركة الجماهيرية ونموها واتساعها وصلابة تنظيماتها وتنوعها" (لمحات، ص، ١١٢).

واشتد نضال الشيوعيين وحلفائهم ضد محاولات حكومة عبدالله خليل (١٩٥٦-١٩٥٨) لتقييد الحريات العامة خاصة بعد لجوئها لفرص حالة الطوارئ في عام ١٩٥٦ في مواجهة المد الجماهيري الذي صاحب رد فعل الجماهير السودانية وتنظيماتها الديمقراطية للعدوان الثلاثي على مصر. وقد عبر الأستاذ حسن الطاهر زروق عن معارضة الشيوعيين لاستمرار حالة الطوارئ بتأييده الاقتراح المقدم من عضو البرلمان الأستاذ ابراهيم المفتي مطالبا برفع حالة الطوارئ في ديسمبر ١٩٥٦. قال حسن الطاهر:

">..< الاستقلال بدون حريات هيكل متداع بغير روح او ارادة. ولسنا على استعداد للتفريط في اي مظهر من مظاهر هذا الاستقلال الذي جاء بتضحيات غالية. فعندما تختفي حريات الشعب من حياته يصبح ذلك الاستقلال جسما بلا روح وتتغول الحكومات على المحكومين وتسلب عليهم اوضاعا ضد حرياتهم خاصة اذا انتفت الأسباب الوجيهة لقيام هذه الحالة >حالة الطوارئ_ الكاتب> كما هو الحال في السودان" (اليسار السوداني، ص ٢٥٧)

وظل الشيوعيون وحلفاؤهم متمسكين بتكتيكيين اساسيين للعمل الديمقراطي: العمل وسط الجماهير وتنظيمها لانتراع حقوقها الاقتصادية والاجتماعية وحققها في التنظيم المستقل، والسعي في نفس الوقت لبناء حلف وطني معادٍ للاستعمار لخوض الانتخابات وداخل البرلمان. ان العمل الديمقراطي اذن يركز على العمل الجماهيري الشعبي والنضال البرلماني. ولكن يجب الا ينظر إلى التكتيكيين في انفصال وانما في وحدتهما وعلاقتها المتبادلة؛ لا من خلال ممارسة الضغط عن طريق المنظمات الديمقراطية كالنقابات واتحادات الطلاب فقط، بل بالتوجه المباشر لقيادات الأحزاب وجماهيرها وطرح مشروع التحالف الوطني قبل وبعد الانتخابات وجذبهم للنضال المشترك في الشارع والبرلمان حول قضايا محددة مثل قانون الطوارئ وحلف بغداد والعدوان الثلاثي على مصر والمعونة الأمريكية. وهذا يفسر موقف الشيوعيين والجيبة المعادية للاستعمار من انقسام الاتحاديين وخروج الختمية بحزب الشعب حيث اعتبروه قسما للصف الوطني وكذلك مخاطبتهم المباشرة لشيخ علي عبد الرحمن رئيس حزب الشعب الديمقراطي في اكتوبر ١٩٥٧ داعين حزب الشعب لفض ائتلافه مع حزب الأمة والأضمام للأحزاب الوطنية "الوضع حد لحالة الانقسام والتوتر في المعسكر الوطني" (مذكرة الأستاذ الوسيلة عن سكرتارية الجبهة المعادية للاستعمار للشيخ علي عبد الرحمن، اليسار السوداني، ص ٢٨٦). وكذلك مخاطبتهم للسيد علي الميرغني في نفس الوجهة. وكان ذلك كله مرتبطا بعمل جماهيري: مظاهرات، اضرابات ولبال سياسية كان لها اثر واضح في استنهاض حركة جماهيرية شملت الاتحاديين والشيوعيين وجماهير العمال والطلاب والمتقنين حتى ان السفارة البريطانية اتهمت في احدى رسائلها للندن الرئيس الأزهرى بالوقوع تحت نفوذ الشيوعيين. وتوج هذا الخط في النضال من اجل الديمقراطية وصيانة الاستقلال بتشكيل الجبهة الوطنية التي تكونت بدعوة من اتحاد طلاب الجامعة في ٢٩ اكتوبر ١٩٥٨ من الوطني الاتحادي والأحزاب الجنوبية والجبهة المعادية للاستعمار واتحاد العمال واتحاد طلاب الجامعة وغيرها من الأحزاب والمنظمات ما عدا حزبي الأمة والشعب. وكان الهدف الواضح والمعلن للجبهة الوطنية هو اسقاط حكومة عبدالله خليل بالطرق المشروعة. وكانت الجبهة تسعى لتحقيق ذلك من خلال البرلمان وحشد جماهير الشعب حول ميثاقها ولقد جاء في بيانها الأول:

اننا نناشد الأحزاب والهيئات المشتركة في الجبهة الوطنية كما نناشد كافة جماهير الشعب السوداني والمستقلين وكل من يهمهم امر هذه البلاد ان يتكثروا في تنظيمات فرعية في كل المديريات بمدنها وقراها وبواديها لشرح بيان الجبهة الوطنية وتعميق الميثاق القومي بين صفوف الشعب بكافة الوسائل المشروعة من اجتماعات سياسية ومواكب وحفلات وغير ذلك حتى يصبح الميثاق هاديا ودليلا للحكومة الوطنية التي تعمل على احلالها مكان هذه الحكومة حتى يصبح الميثاق سياسة وطنية مرسومة نعمل جميعا على تنفيذها. (اليسار السوداني، ص ٣٤٣)

وازاء هذا النهوض في الحركة الجماهيرية سلم عبدالله خليل الحكومة للجيش بقيادة ابراهيم عبود. وبقيام انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨، اصبحت قضية النضال من اجل الديمقراطية والحقوق الأساسية هي القضية الأولى في برنامج النضال ضد الحكم العسكري مما وضع الحزب الشيوعي في مقدمة المناضلين من اجل الديمقراطية والحقوق الأساسية؛ يقول عبد الخلق محجوب

"واصبح الكثير يرى في الحزب الشيوعي مكافحا من اجل الديمقراطية، فرمما ادى هذا إلى دخول الكثير من العناصر على اعتبار قضية الديمقراطية وحدها لا على اعتبار البرنامج الكامل للحزب الشيوعي وافكاره الاشتراكية العلمية" (لمحات ص ١١٦)

ورغم هذا فقد كانت فترة الحكم العسكري الأول هي الفترة التي تسرب فيها الفكر الانقلابي إلى داخل الحزب الشيوعي. فقد ساهم احد اعضاء اللجنة المركزية للحزب في عام ١٩٥٩ واثناء غياب اغلبية قادة الحزب في المعتقلات في تنظيم انقلاب ١٩٥٩ والذي ادى إلى اعدام مجموعة من خيرة ضباط القوات المسلحة.. وعلاقة الفكر الانقلابي بموقف الشيوعيين من قضية الديمقراطية علاقة وثيقة. فالفكر الانقلابي يتجه نحو استبدال العمل الجماهيري وتنظيم نضال الجماهير من اجل

حقوقها وفي مقدمتها الحقوق الديمقراطية بالتآمر لقلب نظام الحكم عن طريق مجموعة سرية داخل القوات المسلحة، انه يحول الحزب إلى حلقة تأمرية وتسرب الفكر الانقلابي إلى الحزب يعكس تاثر الشيوعيين بانتصارات وفكر انظمة البرجوازية الصغيرة العسكرية في المنطقة حينها بما في ذلك موقفها من الديمقراطية السياسية والحريات العامة. ورغم ان الحزب قد انتقد ذلك التيار واتخذ خطأً للنضال مختلفاً يعتمد بناء الحركة الجماهيرية والنضال وسط الجماهير ومعها لأسقاط نظام عبود عن طريق الأضراب السياسي العام، الا ان بذور الفكر الانقلابي ظلت موجودة وعاودت الظهور بعد ثورة اكتوبر وسنعالج ذلك في حينه.

وانفجرت ثورة اكتوبر ١٩٦٤ ناشرة الوية الديمقراطية والحقوق الأساسية واصبح الحزب الشيوعي حزبا قانونيا لأول مرة في تاريخ السودان واكتسبت المرأة السودانية حقها الديمقراطي في الترشيح والانتخاب وعدل سن الناخب إلى ١٨ عاما ليشمل الشباب الذين اسهموا في الثورة اسهاما كبيرا والغيت القيود الاقتصادية على الانتخاب والترشيح واصبح الانتخاب مباشرا وامتلأت الساحة بالتنظيمات الحزبية والشبابية والنسائية والنقابية والاقليمية والروابط القبلية وازيلت القيود عن الصحافة والتجمعات والمواكب السلمية وعاد للعاملين حقهم في التفاوض الجماعي وفي الأضراب.

ولم تستطع القوى الرجعية احتمال هذا النهوض الديمقراطي العام، رغم انها استطاعت اجبار حكومة اكتوبر على الاستقالة و اجراء انتخابات عامة نتجت عنها اغلبية مطلقة للأحزاب التقليدية، فقد عادت الحركة الديمقراطية لاستعمال تكتيكات ما قبل انقلاب نوفمبر بالربط بين النضال داخل البرلمان والنضال الجماهيري خاصة ان الخريجين انتخبوا احد عشر نائبا من الشيوعيين والديمقراطيين اصبحوا صوتا لهذه الحركة داخل البرلمان. وثبت خلال فترة وجيزة ان الرهان الديمقراطي في المدى البعيد هو لمصلحة اليسار. وفي هذا الجو تمت مؤامرة حل الحزب الشيوعي.

وقد ادت معركة حل الحزب الشيوعي عام ١٩٦٥ وتكوين الهيئة القومية للدفاع عن الديمقراطية والقضية الدستورية ورفض حكومة السيد الصادق المهدي ومجلس السيادة والجمعية التأسيسية لقرارات المحكمة العليا إلى وضع الحزب الشيوعي وحلفائه في قلب حركة وطنية عامة تدافع عن الحريات الأساسية والديمقراطية واستقلال القضاء وسيادة حكم القانون واصبحت شرعية الحزب الشيوعي هي التجسيد لكل القيم الديمقراطية.

ولكن ثورة اكتوبر طرحت أشكالاً جديدة في فهم ومفهوم الشيوعيين للديمقراطية، وهذا ما سنحاول معالجته في الصفحات التالية.

الديمقراطية: التناقض بين النظرية والنضال اليومي

طرحت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في اجتماعها في مايو ١٩٦٥ مسالة الديمقراطية على اساس انه بعد ثورة اكتوبر " ابتدأت تتضح الفرص لتطبيق ديمقراطية جديدة في البلاد لتضمن استمرار بلادنا في الطريق الوطني الديمقراطي والاشتراكية...فالقضية لم تعد ديمقراطية او لا ديمقراطية بل اصبحت تسير كل يوم لتكون كالاتي: اي نوع من الديمقراطية؟" (أعمال اللجنة المركزية ١٩٦٥/٥/٢٧).

اذن اصبحت هناك ديمقراطية وديمقراطية... او قد تكون عدة ديمقراطيات^١... احداها على اية حال تمثل نظرية الحزب الشيوعي: الديمقراطية الجديدة والتي توضع في مقابل الديمقراطية البرجوازية او البرلمانية الغربية؛ فما هي سمات الديمقراطية الجديدة؟ السؤال صعب لان الخطاب البرنامجي والأيدولوجي للحزب الشيوعي لا يبدو متناسقا وهناك تناقضات واضحة في الوثائق وبين بعض الوثائق والنضال اليومي للشيوعيين، مما أدى إلى لبس وعدم وضوح جعل التمايز بين الخطاب الشيوعي والخطاب البرجوازي الصغير غير واضح وقد اثر هذا سلبا في تطور الثورة السودانية بتغذية الفكر الانقلابي داخل الحزب الشيوعي وبتغيش وعي قطاعات من الديمقراطيين الثوريين، خاصة في ظروف قيادة انظمة البرجوازية الصغيرة العسكرية في المنطقة وانتشار ايدولوجيتها عبر وسائل اعلامها الرسمية وكتابات مثقفها المنتشرة في اوساط المتعلمين والمثقفين السودانيين واصرار الشيوعيين والديمقراطيين السودانيين على الدفاع عن هذه الأنظمة في وجه الهجوم الشرس من قبل الرجعية المحلية والدوائر الاستعمارية.

اذا نظرنا مثلا في وثيقة اساسية في ادب الشيوعيين وخطابهم الأيدولوجي ك"الماركسية وقضايا الثورة السودانية" فاننا نجد الديمقراطية الجديدة توصف بانها "تفتح الطريق للتقدم"(ص ١٣٢). وانها تضمن دفع بلادنا في الطريق الوطني الديمقراطي والاشتراكية"(ص ١٣٣). ولكن لماذا تفعل الديمقراطية الجديدة ذلك من دون الديمقراطيات الاخرى؟ ويبدو ان الأجابة تأتي من النظر إلى محتوى الديمقراطية الجديدة والذي يعني

"تمتع الجماهير الشعبية بالحقوق الأساسية وتقييد نشاط الفئات المعادية للثورة الديمقراطية: اطلاق طاقات الطبقات والفئات الوطنية والديمقراطية من مزارعين وعمال ومثقفين وطنيين، وعناصر راسمالية وطنية غير مرتبطة بالاستعمار، وتقييد ومصادرة نشاط الطبقات ذات الروابط مع الاستعمار والتي ليست لديها مصلحة في البعث الوطني" (ص ١٣٢)

وهنا نجد نظرية الحزب الشيوعي حول الديمقراطية تتطابق مع نظرية الثورة الصينية القائلة بالديمقراطية للشعب والديكتاتورية ضد اعداء الشعب، ومع التجارب الستالينية والستالينية الجديدة في الاتحاد السوفيتي وشرق اوربا، على الأقل في ما يتعلق بنقسيم الناس إلى من يتمتعون بحقوقهم الأساسية ومن يحرمون من هذه الحقوق، مما يثير تساؤلاً مباشراً ومشروعاً: من الذي (او التي) يقوم (او تقوم) بعملية التقسيم هذه؟ وما هو الميكانيزم و المعيار وهل تجري عملية التقسيم مرة واحدة ام انها عملية مستمرة: كل من ابدى تايبداً للوضع القائم وسياساته يتمتع بالحقوق وكل من عارض يضاف إلى اعداء الشعب؟؟ وما هو دور الشعب في كل هذا؟ وانا ادعي هنا ان هذا ليس مطابقاً لشعار لينين حول كل السلطة للسوفيئات لأن السوفيئات كانت مجالس ديمقراطية منتخبة لم يحرم شخص من الاشتراك في انتخابها وهو دون شك لايطابق مفهوم ماركس وانجلز عن الديمقراطية^٩ الذي يقوم على توسيع الحقوق الأساسية وتمتع الجميع بها وتحول البرلمان إلى سلطة شعبية خاضعة للرقابة الدائمة للجماهير. والتعارض الأساسي بين الفكرتين ان الاولى تريد ان تعطي جهة ادارية ما (حتى لو كان ذلك استناداً لتشريع صدر بشكل ديمقراطي) حق العزل السياسي ومصادرة الحقوق من بعض الناس. وهذا بالضبط يقود للديكتاتورية سواء كانت ديكتاتورية الحزب او مجلس الثورة او حتى ديكتاتورية الفرد. وتجارب العهد الستاليني، خاصة الفترة ١٩٣٦-١٩٣٩، التي راح ضحيتها رفاق لينين في اللجنة المركزية، وتجربة الثورة الصينية على ايام ماسمي بالثورة الثقافية، توضح لنا كيف يعمل مثل هذا النموذج والذي طبقته في ما بعد كل أنظمة البرجوزية الصغيرة العسكرية سواء في بلدان ما سمي بالتوجه الاشتراكي او الفاشية القومية او الوطنية او دولة التنمية. المسألة ببساطة ان الديمقراطية للشعب وضد اعداء الشعب تتحول في النهاية لديكتاتورية شاملة.

وما يزيد من احتمالات تحول الديمقراطية الجديدة في السودان إلى ديكتاتورية هو ان هذه الديمقراطية في جوهرها هي ديمقراطية من انجاز الجماهير الثورية في القطاع الحديث وبالتالي هي ديمقراطية لجماهير هذا القطاع التي استطاعت ان تغل "يد الرجعيين عن الأعداء على قوى الثورة" و تستطيع

"ان تنجز مهام الثورة الديمقراطية ببث روح التقدم واعادة صياغة الحياة على اسس ديمقراطية بين الأقسام الأخرى بين السكان في القطاع التقليدي وجلبهم إلى حياة المعرفة في اطار البعث الوطني الجديد" (الماركسية، ص ١٣٥)

والمسألة تبدو مقلوبة عندما تطرح هكذا: السلطة ولا ثم "اجذب سكان القطاع التقليدي" ثانياً. وهو تعبير واضح عن استثناء جماهير ذلك القطاع من العمل الثوري او السعي لجذبهم لساحة ذلك العمل. وفي تقديري، وقد اكون مخطئاً، ان ذلك له علاقة مع نظرية القوى الحديثة والتي ادت عند تبنيها بشكل كامل بعد ثورة اكتوبر إلى إهمال عمل الحزب الشيوعي ونشاطه وسط القطاع التقليدي والذي كان قد خطا خطوات متقدمة قبل ديكتاتورية عبود. ان نظرية القوى الحديثة تقوم على اساس معطيات نضال جماهير المدن والقطاع الزراعي المروي وقدرتها على اسقاط الحكومة المركزية او احداث عدم استقرار سياسي ولكن لان هذه الجماهير تمثل اقلية عند اجراء أي انتخابات فالديمقراطية البرلمانية تؤدي لانتخاب الأحزاب التقليدية نسبة لاستمرار نفوذها وسط جماهير القطاع المسمى بالتقليدي. ولقد أدى استخدام الأحزاب لبعض جماهير هذا القطاع في اسقاط حكومة اكتوبر لنظرية كاملة حول اجهاض الثورة وإلى ظهور الفكر الانقلابي الذي يرى انه يمكن للقوى الحديثة انتزاع السلطة بالقوة ومن ثم تحرير جماهير القطاع التقليدي من النفوذ الطائفي. ان هذه النظرية تجد نفسها منسجمة مع نظرية الديمقراطية الجديدة حسب طرحها في ذلك الوقت، وهي نظرية في النضال الجماهيري تؤدي بالضرورة إلى ديكتاتورية القوى الحديثة او احدى فئاتها الطبقيّة. فهذه النظرية باهتمامها بتنظيم القوى الحديثة واعطائها الثقة في نفسها (اي بناء ايدولوجية لها وبرنامج تعتقد انها قادرة على تنفيذه وانه قادر على حل مشاكلها ومشاكل البلاد كلها) تدعو تلك القوى لتصعيد نضالها حتى الانتفاضة الشعبية والتي سيتم حسم قضية السلطة فيها لا بالمفاوضات كما حدث في ثورة اكتوبر ولكن بتدخل الجناح العسكري للقوى الحديثة في القوات المسلحة لوحده او بدعم ميليشيا تعدها القوى الحديثة لذلك وهذا السيناريو النظري يؤدي في احسن حالاته إلى ديكتاتورية القوى الحديثة او قطاع منها تحت شعار ما يسمى بالديمقراطية الجديدة وفي هذا يصبح الاختلاف بينه والسيناريو الانقلابي اختلاف درجة كما يقول استاذنا محمود محمد طه، وفي اسوء الحالات فانه يقود لحرب اهلية بين القوى الديمقراطية الممثلة في القطاع الحديث وبين القوى التقليدية والرجعية الممثلة في الأحزاب التقليدية والتي للأسف سيكون جنودها هم فقراء الريف في القطاع المسمى تقليدي وضباط جيشها بعض فئات البرجوازية

الصغيرة المغتربة ايدولوجيا بتبنيها ايدولوجية الدينية الممعة في التخلف والتي تسمى هذه الايام الاسلام السياسي وهي ببساطة ايدولوجية الأخوان المسلمين المستندة لفكر المودودي، الندوي والأخوين قطب، اما ما يستجد منها الآن فهو بمثابة شرح للحواشي والمنت لما انتجه اولئك.

وفي الحقيقة الموقف المعلن حينها من القطاع التقليدي مزدوج. فبينما ترجأ مسألة الثورة في القطاع المسمى بالتقليدي حتى انتصار القوى الحديثة واستيلائها على السلطة، يستثنى الجنوب من ذلك. أعترفت وثيقة "الماركسية وقضايا الثورة السودانية" ان القوى الحديثة "تواجه مشكلة حقيقية بين الوضع في جنوب البلاد" (ص ١٣٥) اذ ان الحركة السياسية هناك "ذات طابع غالب معاد للنهوض الوطني والتحرر من التبعية الأستعمارية ولتطور الثورة الديمقراطية" (ص ١٣٦) لذا واستنادا لأن جماهير الجنوب "كافليات قومية ذات مصلحة حقيقية في انجاز الثورة الديمقراطية". فانه "لا بد ان نهى الظروف اللازمة لتنمية مراكز العناصر الوطنية والتقدمية في جنوب البلاد" ولكن لماذا جنوب البلاد وحده؟ لأنه يرفع السلاح؟ وهل لو كان الجنوب ساكنا مثل بقية مناطق القطاع المسمى بالتقليدي كان سيطلب منه انتظار القوى الحديثة لأنجاز الثورة نيابة عنه وحل المشكلة القومية؟

وإذا تركنا جانبا مسألة القوى الحديثة فاننا نجد تناقضين من ناحية الطرح لمسألة الديمقراطية الجديدة:

التناقض الأول بين المقدمات التحليلية لتجربة الديمقراطية الليبرالية والنتائج حول الدعوة لديمقراطية بديلة، اذ ان المقدمات التحليلية في وثيقة الماركسية وقضايا الثورة رغم حديثها عن فشل النظام البرلماني الغربي الا انها اثبتت اهمية ممارسة الجماهير للحقوق السياسية ذلك ان تلك "الحقوق الديمقراطية البرجوازية نفسها اصبحت عاملا في جلب جماهير القطاع التقليدي إلى ميدان النشاط السياسي و الاجتماعي" (ص ١٣٤) مما جعل القوى الرجعية تضيق بهذه الحقوق لدرجة مصادرتها. تقول الوثيقة ان الرجعيين "وهم يجمعون قواهم تحت راية البرلمانية البرجوازية يستهدفون في الأصل تهديمها ومصادرة الحقوق الديمقراطية" (ص ١٣٣) وأدى منطوق الوثيقة هذا (وهو صحيح في رأيي) إلى الوصول إلى نتيجة هامة وهي ان "التقارب بين قضية الديمقراطية وقضية التغيير الاجتماعي يسير بخطى حثيثة" (ص ١٣٤) مما يعني ان المسألة هي مسألة وقت ومزيد من النضال الديمقراطي لجذب مزيد من جماهير القطاعين التقليدي والحديث معا دون ان نحضي بقضية الديمقراطية من اجل التغيير الاجتماعي او العكس. وهذا لا يميز بين موقف الشيوعيين والبرجوازية الصغيرة فقط بل يكون تمييزا واضحا بين موقف التقدميين والرجعيين من قضية الحقوق الأساسية، بين من يحاول تطويرها وحمايتها ومن يسعى لتصفيتها. وهنا لا بد لنا من الإشارة إلى مسألة وصف هذه الحقوق بالبرجوازية وهو وصف غير حقيقي لطبيعة تطورها عبر التاريخ فخلافا لحق الملكية الخاصة فجميع الحقوق الأساسية الأخرى في ما يسمى بحقوق الإنسان هي نتاج لنضال الجماهير الشعبية والطبقة العاملة سواء تم هذا النضال تحت قيادة البرجوازية او في النضال ضدها.

التناقض الثاني هو بين طرح قضية الديمقراطية في برنامج الحزب الذي اقره المؤتمر الرابع ووثيقة "الماركسية وقضايا الثورة السودانية" المقدمة لنفس المؤتمر. فالبرنامج يرى ان السلطة التي ستطبق الديمقراطية الجديدة تنبعث من "ارض الديمقراطية الواسعة" مما يعكس على تطبيقها للديمقراطية الجديدة. ويتحدث البرنامج عن اساس "الديمقراطية المباشرة" مرتكزة على توسيع الحكم المحلي و "الديمقراطية النيابية" ويقول البرنامج ان الديمقراطية الجديدة "تعبّر عن الديمقراطية السياسية والأقتصادية في أن واحد" (ص ص ٤٣-٤٤ من وثيقة دستور الحزب الشيوعي). ولعل ما يميز البرنامج انه نص بوضوح على "أن قيادة الحزب الماركسي للنظام الأشتراكي لا تعني وجوب نظام الحزب الواحد" (ص ١٢).

الشيوعيون والديمقراطية وأنقلابي مايو ويوليو

رغم انه اصبح من المسلم به الآن ان الحزب الشيوعي السوداني اعترض على تنظيم انقلاب مايو وحاول اقناع القائمين به بالرجوع عنه، الا ان ذلك لا ينفى عن الشيوعيين بعض المسؤولية الأخلاقية عما حدث. فمعظم الذين خططوا وشاركوا في الانقلاب، رغم انهم ليسوا اعضاء في الحزب الشيوعي، الا انهم خرجوا من تحت معطفه او تأثروا بفكره وخطابه الأيدولوجي بما في ذلك دفاعه عن الأنظمة العربية التقدمية^{١٠} وفي مقدمتها النظام الناصري حينها. وهذا ما ظل الشيوعيون السودانيون يعبرون عنه بعدم التمايز الأيدولوجي بينهم والبرجوازية الصغيرة قبل مايو. يقول عبد الخالق محجوب ان الخطأ الذي وقع فيه الشيوعيون: "هو اننا غلبنا الحلف السياسي على قضايا التمايز الأيدولوجي بين الفكر الديمقراطي الثوري والفكر الشيوعي وظهر هذا في اتجاه نشاطنا الدعائي العام" (حديث عبد الخالق امام مؤتمر التداولي كما اقتطفه القدال، الحزب الشيوعي وانقلاب مايو، الحلقة الثانية عشرة، الميدان، ١٤ أكتوبر ١٩٨٥ ص ٦). وقال عبد الخالق ايضا

"نحن كشيوعيين لانقبل ايديولوجيا" نظرية القلة التي تقبض على السلطة ثم بعد هذا ترجع إلى الجماهير. في اعتقادي ان هذا موقف ايديولوجي ثابت للشيوعية وجزء من فهم الشيوعيين للثورة، وقد تطورت الشيوعية كعلم في الصراع ضد هذه النظرية ضمن صراعها الطويل ضد الايديولوجيات الغربية على حركة الطبقة العاملة""(المصدر السابق ص ٦)

ولعل هذه الحاجة الموضوعية والضرورية للتمايز الايديولوجي هي التي دفعت عبد الخالق وهو يكتب مشروعاً لبرنامج الحزب لكي يقدم للمؤتمر الخامس الذي اقر المؤتمر التداولي التحضير له ان يقول:

"نستهدف تصورنا واهدافنا لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، في ظروف تطرح فيها تصورات واهداف هذه المرحلة من قبل الشريحة البرجوازية الصغيرة. بعض هذه التصورات والاهداف المشار اليها اخيراً خاطئ ومزيف. ومن ثم فان برنامجنا سيكون في مستوى عال من الطرح الايديولوجي والعمل في وقت واحد." (حول البرنامج، الطبعة اليمينية، ص ٦)

وقد تجلى هذا التمايز الايديولوجي تجلياً واضحاً في طرح وثيقة عبد الخالق 'حول البرنامج' بشكل خاص في مسألة الديمقراطية الاقتصادية والسياسية والثقافية وليعذرني القارئ هنا لو اطلت الأقطاف؛ يقول عبد الخالق

"اعتماداً على تحليلنا الناقد لتجارب حركة الشعوب، وللتجارب الغنية التي اكتسبتها حركة الشعب السوداني، فان الثورة الوطنية الديمقراطية تحقق الشروط الموضوعية اللازمة لتحول الحقوق السياسية من مجرد اعلان قانوني إلى ممارسة فعلية للجماهير الكادحة، وهذه الحقوق هي الأداة الرئيسية لانهاض الجماهير للنشاط السياسي حتى يصبح لدينا ملايين من الساسة المدركين، ولنمو وعيها لتنفيذ اهداف الثورة بقدراتها الخلاقة التي لا تعادلها قدرات.

"ونحن ايضا ننتقل من فهمنا للثورة - بوصفها اعلى مستويات لأجازات الخلق الشعبي والتلقائية الدافقة، ولا نقبل مفهوم الوصاية على حركة الجماهير. ضمان استمرار وتطور الثورة الوطنية الديمقراطية هو يقظة الجماهير وتنامي نشاطها لا ووقوفها متفرجة اعجاباً او استياءً. ان التاريخ تصنعه الملايين لا بعض الافراد مهما بلغت قدراتهم واعجازهم. ولهذا فالديمقراطية والتغيير الثوري متلازمان ولا يمكن الفصل بينهما" (حول البرنامج ص ص ٤٨-٤٩)

ويتحدث عبد الخالق بوضوح عن حق الجماهير في حرية التنظيم فيقول:

"تشمل الحقوق السياسية للجماهير الكادحة في ظل الحكم الوطني الديمقراطي حرية التنظيم. اننا نقدم من تجاربنا ودراساتنا أشكالاً لتنظيم الكادحين وهم يستيقظون على اهداف الثورة، ولكي يستيقظوا على تلك الأهداف. ولكن الجماهير، وهي تنفض عن نفسها غبار سنين الأهمال، تنتفض وتدفع اشكالا من التنظيم اغنى آلاف المرات مما يتصور اي برنامج سياسي ايا كانت مرتبته (خطوط التشديد ليست في الأصل) ولهذا فان للجماهير الكادحة حقها في ابتداء التنظيمات الاقتصادية والسياسية التي تعبر عن مشاعرهم وتركن اليها، وذلك دعم وحماية للثورة الوطنية الديمقراطية في بلادنا. ينطبق ذلك بصورة خاصة على الكادحين في الزراعة والانتاج الحيواني الذين يعتمد على يقظتهم مصير الثورة الديمقراطية" (المرجع السابق ص ٤٩)

وكذلك ينص عبد الخالق على حرية العقيدة الدينية وحقوق المرأة وطبيعة الثورة والبعث الثقافي الديمقراطي الذي لن يتم في رايه "الا وفقاً للحرية والديمقراطية واتخاذ الدولة الوطنية الديمقراطية موقف المساعدة والتشجيع لا موقف القهر والتحكم. والحكم على العمل الفني موضوعاً وأداة هم النقاد القادرون والجمهور الواعي. بتوفير الحرية للعمل الفني يخرج من اعماق الشعب مئات المبدعين خلقاً فنياً، والملايين من الجماهير التي تتلقى بطريقة خلاقة كل عمل فني" (المرجع السابق ص ٣٩) ولكن 'حول البرنامج' يحمل في طياته موقفاً مزدوجاً من قضية الديمقراطية، فقط كان الموقف المزدوج هنا موقفاً واعياً بازواجيته ومبرراً لها وواعداً بانه مؤقت تفرضه ظروف عملية. لننظر اولا لذلك الموقف وتبريراته قبل مناقشته. يقول عبد الخالق:

يسخر النظام الديمقراطي كل ما لديه من وسائل وادوات لتحطيم مقاومة الفئات والطبقات الرجعية بما يمنع اي محاولة من جانبها للعودة لمراكز السلطة والنفوذ. لهذا فهو يمثل ا

(خطوط التشديد ليست في الأصل). (حول البرنامج ص ٥٠)

ويذهب عبد الخالق لتبرير ذلك الموقف فيقدم ثلاثة تبريرات، الأول هو "شرعية الدفاع عن الثورة والتقدم في وجه قوى الرجعية والتخلف" (المرجع السابق ص ٥١) والثاني ان تجربة الشعب وفهم الشيوعيين السودانيين لمسألة الديمقراطية قد خلاصاً إلى انه "ليست هناك ديمقراطية "عامة" او "مطلقة"" (ص ٥١) اذ ان

الديمقراطية دائماً طبقية. فقد طرحت من قبل "الديمقراطية البرلمانية" وما كانت في قاعها الا ديكتاتورية للحلف البرجوازي - شبه الاقطاعي. يطرح الان ما يسمى بالديمقراطية "الثورية" وهي ليست الا ديكتاتورية شريفة من البرجوازية الصغيرة العسكرية الخ... الديمقراطية في ظل النظام الوطني الديمقراطي تحمل محتواه وتعبر عن مجموع المصالح طبقية لذلك النظام" (ص ٥١)

ثم ينتقل عبد الخالق لتقديم التبرير الثالث وهو الطبيعة المؤقتة لهذه الازدواجية. ودعونا ننقل كلماته كما هي

"... ان هذا الازدواج عملي ولا يتعلق بنظريتنا المكتملة عن الديمقراطية، انه اجراء عملي من اجل تهيئة الظروف اللازمة للديمقراطية ومباشرتها بواسطة الاغلبية الساحقة تمهيدا لمباشرتها بواسطة الجميع" (ص ٥١)

وهذا الطرح يثير عدة تساؤلات: لعل اولها ما هي شرعية الدفاع عن الثورة؟ ومن اين تكتسب الثورة مشروعيتها؟ وفي تقديرنا ان شرعية اي ثورة تاتي من جماهيرتها، اي من اشتراك اغلبية الجماهير فيها، وبمفهوم لينيني ما زلت اراه صحيحا، عندما تشعر الجماهير انها لا تستطيع ولا تريد العيش تحت الأوضاع السائدة. وهذا يختلف عن المفهوم الجيفاري الذي يبدأ بحفنة ثورية مسلحة تكون بمثابة الخميرة للثورة المسلحة، او المفهوم الانقلابي الذي يستند على مجموعة صغيرة من المتأمرين داخل وخارج القوات المسلحة، وبالرغم من ان المفهوم الجيفاري قد يفقد باعتباره عملية ممتدة عبر الزمن إلى انحياز اغلبية الجماهير اليه اذا ما ارتبط بعمل سياسي وسط الجماهير وتقديم المثال في الاراضي المحررة وهو واحد من احتمالات كثيرة؛ وان المفهوم الانقلابي يعتمد عنصر التنظيم التأمري والمفاجاة للاستيلاء على السلطة، الا انه وفي كلتا الحالتين فالمشروعية الثورية لا تعتمد على الاغلبية الجماهيرية وهي بالتالي لا ديمقراطية وتقيم نظاما ديكتاتوريا مهما حسنت النوايا. ولكن حتى بالمفهوم اللينيني فالمشروعية الثورية اذا لم تتحول لحكم الجماهير لنفسها، اي إلى ديمقراطية وهي في النموذج السوفيتي البلشفي المناقض للمفهوم الستاليني اخذت شكل سوفينات العمال والجنود، فهي تتحول لديكتاتورية وتاكل الثورة ابناءها كما حدث في الثورة الفرنسية الكبرى. المشروعية الثورية مؤقتة ومرهونة بانتزاع السلطة فقط، ثم تتحول إلى ديمقراطية قائمة على مؤسسات للتمثيل النيابي والحكم المحلي واضحة، مستندة على الحقوق الاساسية وحكم القانون واستقلال القضاء. وتاجيل ذلك لاي وقت يؤدي إلى الديكتاتورية. وهذا يقودني مباشرة لمناقشة مفهوم طبقية الديمقراطية وهذا مفهوم معقد ومركب و ذو علاقة وثيقة بنظرية الدولة من جهة وبمفهومي المجرى والمحدد في المنهج الماركسي من جهة اخرى. وساحاول ان اوضح ما ارمي اليه في ما يلي:

"ينبغي علينا التفرقة بين السيادة الاقتصادية والسيادة السياسية لطبقة اجتماعية او فئة من طبقة اجتماعية او كتلة اجتماعية من عدة طبقات. فالسيادة الاقتصادية تتحدد في مجال الانتاج والتبادل والتوزيع، بينما اعادة انتاج هذه السيادة الاقتصادية في مجتمع طبقي لا تعتمد على انتاج وإعادة إنتاج السلع والخدمات وحدهما، بل يتطلب إعادة إنتاج نظام للعلاقات الاجتماعية، بما في ذلك علاقات الإنتاج نفسها، اي إعادة لإنتاج التشكيلة الاجتماعية ككل. ففي المجتمعات الطبقيّة تتصارع الطبقات في داخلها وفيما بينها في سعيها لتحطيم او تغيير او تبديل او إعادة إنتاج منظومة العلاقات الاجتماعية، سواء كانت اقتصادية او سياسية او قانونية او ثقافية... الخ لتحقيق منافع مادية او غير مادية جديدة او اكثر مما كانت تحقق او لتحافظ او تصلح من المنافع الموجودة. ان السيادة السياسية هي التي تسمح لفئة طبقية او طبقة اجتماعية او مجموعة من الطبقات المتحالفة بالتاثير على وجهة اعادة انتاج المنظومة او التشكيلة الاجتماعية بما في ذلك نظام الانتاج بأسلوب إنتاجه السائد او أساليب إنتاجه المفضلة، إما في وجهة التغيير الراديكالي او الإصلاح او المحافظة" (صدقي كبلو، الاقتصاد السياسي للزراعة في السودان، رسالة دكتوراه قدمت لجامعة ليدز بانجلترا ١٩٩٤، ص ٢٢-٢٣)

وهذا ما يجعل الفئات الطبقيّة او الطبقات السائدة اقتصاديا او الطامعة في السيادة الاقتصادية تسعى للسيادة السياسية، اي لكي تصبح طبقة او فئة حاكمة وليس امامها الا سبيلان لفعل ذلك: اقامة دولة سلطوية^{١٢} او اقامة دولة ديمقراطية. والدولة السلطوية او النموذج البونبارتي كما اوضح ميلباندي "ليست دينياً للبرجوازية" (ميلباندي، بولناتز والدولة الرأسمالية، مقالة في النيولفت ريفيو، العدد ٨٢، ١٩٧٣، ص ٩١)، وانما هي الحل الاخير الذي تتخذه اذا ما تهدد نظامها الاجتماعي الاقتصادي الخطر، اذ ان الدولة السلطوية لا تعيق فقط تطور الرأسمالية كنظام قائم على التنافس، العجلة المحركة لتطور قوى الانتاج الرأسمالي وفقا لقانون القيمة، وانما توحد ضدها كل قوى المجتمع بما في ذلك متفقيها المستتيرين. وليس امامها اذن سوى الديمقراطية كي تقيم على اساسها دولتها ولكن الديمقراطية كمفهوم وكنظام سياسي تخلق للبرجوازية والفئات الحاكمة اشكالات كثيرة: فمن ناحية لاعطاء قيادتها وبالتالي دولتها المشروعية لا بد لها ان تبدو امام الجماهير، كما لاحظ ماركس عن صواب، وكأنها تمثل ليس مجرد مصالحها وانما مصالح كل الجماهير وان تنال اعترافا من الجماهير بذلك او كما قال "انه فقط بدعوى تمثيل المصلحة العامة تستطيع طبقة ما ان تصعد للقيادة" (ماركس، كتابات مختارة في السوسيولوجيا والفلسفة الاجتماعية، حررها بليتمور و روبل، بنغوين، ميدلسكس انجلترا، ١٩٥٦، ص ١٧٩). ولتمديد مثل تلك اللحظة التاريخية تحتاج الطبقة لتأسيس هجمنتها^{١٣} وكما قال لاكول فان الطبقة تصبح مهجمنة ليس بقدرتها على فرض مفهوم متاسق للعالم و الوجود على بقية المجتمع ولكن من خلال نسجها مفهوما للعالم بحيث تمتص عن طريقه حدة الصراع الطبقي (لاكول، السياسة والايديولوجيا في الفكر الماركسي، نيولفت بوكس، لندن ١٩٧٧، ص ١٦١). وهذا بالضبط ما عبر عنه انطونيو غرامشي بقوله ان مسالة الهجمنة تقتض ان مصالح وتوجهات الفئات التي تشكل موضوعا للهجمنة

Articulation

Authoritarian

IXDD B A#SPC!YRTNES! (?)

hegemony

()

قد اخذت في الاعتبار وان مساومة اجتماعية ما قد تم التوصل اليها (غرامشي، مختارات من دفاتر السجن، ترجمها وحررها هز هوار و جزنز سميث، لورانس اند ويشارت، لندن، ١٩٧١، ص ١٦١). وقد كان اوفي اكثر تحديدا عندما قال ان الدولة البرجوازية الحديثة تسعى لتحقيق وتأكيد مصالح كل افراد المجتمع الطبقي الذي يسوده راس المال (اوفي، تناقضات دولة الرفاهية، مكتبة هتشنسن الجامعية، ١٩٨٤، ص ١٢٠). وكان تلخيص نن واضحا بلا التباس فهو يقول

"ان الموضوع الكلاسيكي الماركسية حول ان الديمقراطية النيابية تشكل للحكم هي الاكثر تطابقا مع مصالح البرجوازية، تعتمد على تأكيد البرجوازية لتفوقها الهجمني ولتطويرها تبريرا ميتافيزيقي لدورها القيادي وكفاءتها كطبقة حاكمة." (نن، انقلاب الطبقة الوسطى مقال في كتاب روديس (محرر)، الامبريالية والتخلف، منثلي ريفيو برس، ١٩٧٠، ص ١٣٤)

ومن هذا المنطلق نفهم ديمقراطية طبقة البرجوازية، والتي تبدو كأنها ديمقراطية وليست ديمقراطية في نفس الوقت، وذلك لوجود الطبقات الاخرى التي تسعى من خلال الصراع الطبقي لا لمجرد خلق تنظيماتها وحسب بل تطرح خطابها الايدولوجي ايضا مما يعني تهديدها الدائم لهجمنة البرجوازية وامكانية تأسيس هجمنة بديلة من خلال النضال في ظل ديمقراطية البرجوازية وتطويرها لتصبح ديمقراطية لكل الجماهير. وهذا هو الطرح الماركسي للياسر الاوربي حول طريق ديمقراطي للاشتركية، على الاقل على مستواه النظري.

وما يهنا هنا ما قال عبد الخالق عن ان الديمقراطية البرلمانية كانت ديكتاتورية لحلف البرجوازية وشبه الاقطاع. وفي تقديرنا ان ذلك ليس صحيحا ويخالف ما توصلت اليه الماركسية وقضايا الثورة السودانية؛ ان جوهر ازمة الحكم في السودان او الازمة السياسية هو ان ذلك الحلف الذي يصل الحكم بالديمقراطية ولأسباب تاريخية محددة لم يستطع تأسيس هجمته ولم يستطع فرض ديكتاتوريته، رغم سعيه المتكرر لفعل ذلك. وهذا هو سبب عدم الاستقرار السياسي والانقلابات العسكرية في السودان منذ الاستقلال.

ولكننا عند النظر لما كتبه عبد الخالق في معتقله عام ١٩٧٠/١٩٧١ لا بد لنا ان نأخذ في الاعتبار الظروف التاريخية التي كتب فيها؛ فقد كتب و ما زال مايو في توجهها اليساري ومازال الت افاق تطور الثورة في السودان مرهونة بالوضع الذي وجد الشيوخ انفسهم فيه بعد مايو، اي كيف تتطور الثورة من تلك النقطة إلى الامام؟ وهنا لا بد ايضا من الرجوع للمواقف العملية للشيوخ فقد اعترضوا على اطلاق يد الامن (مثلا حادثة اختطاف الصحفي محمد مكي من بيروت) وعلى اطلاق يد جهاز الرقابة العامة وعلى الامر الجمهوري الرابع وعلى الحزب الواحد وطالبوا بقيام جبهة ديمقراطية بدلاً عنه. ولكن كان معظم هذا يدخل في نطاق الدفاع عن حق القوى الثورية في التنظيم وليس حق التنظيم اطلاقا. وبالتالي يكون الموقف اسيرا للظروف التاريخية ولنظرية الديمقراطية الجديدة رغم اختلاف الطرح مع قيادة مايو ورغم اهمية ذلك الخلاف. وبالمقابل فان ما ذهب اليه عبد الخالق حول ان طرح الديمقراطية الثورية من قبل النظام كان يستهدف بناء ديكتاتورية البرجوازية الصغيرة لهو صحيح تماما ولقد اثبتت الاحداث ذلك.

ثم حدث انقلاب ١٩ يوليو ١٩٧١ الذي اعلن قاده انه جاء لتصحيح مسار مايو، ورغم ان الانقلاب قد اجهض بعد ثلاث ايام فقط مما يجعل من الصعوبة محاكمة موقفه من قضية الديمقراطية الا ان تلك الايام الثلاثة كانت مليئة بالاحداث التي تساعد في القاء بعض الضوء على توجه قادة الانقلاب من مسألة الديمقراطية.

لقد كانت اهم الانتقادات التي وجهها قائد ١٩ يوليو الرائد هاشم العطا لسلطة مايو انحرافها نحو الديكتاتورية الفردية وتعطيلها لدور وسلطات مجلسي الوزراء والثورة وتشويهها لشعار الديمقراطية الجديدة. وقد قال هاشم العطا في بيانه الاول:

"ان الديمقراطية كحق سياسي للشعب، حق يتمتع به الشعب ويستعمله في خدمة ثورته الاقتصادية هو شرط لا بديل له لكي يستكمل شعب السودان ثورته ويصون استقلاله. ان هذه حقيقة معروفة لاي شخص لان تاريخ شعبنا ملي بالنضال من اجل الحقوق السياسية، خاصة خلال ثورة اكتوبر العظيمة..."

نحن في القوات المسلحة نعد جماهير شعبنا باننا سنعمل على انشاء نظام سياسي ديمقراطي يقوم على المشاركة الفعلية للجماهير بكل الاشكال وبمختلف الوسائل الممكنة في ادارة شئون البلاد- صغيرها وكبيرها- بروح من المسؤولية الوطنية نحو قضايا التنمية والتقدم الاجتماعي" (اعادة ترجمة من الانجليزية، سجل افريقيا المعاصر ١٩٧٠/١٩٧١ ص ١٥٩ C)

وواصل الرائد العطا هذا الخطاب الايدولوجي عن الديمقراطية في مخاطبته لموكب الخميس ٢٢ يوليو ١٩٧١. وقد صاحبت كل ذلك بعض القرارات:

اطلاق سراح بعض المعتقلين او بالاحرى اطلاق سراح المعتقلين اليساريين.

الغاء قرارات حل الاتحاد النسائي السوداني واتحاد الشباب السوداني.

اعلان ان السلطة في كل مستوياتها في البلاد ستؤول للجبهة الوطنية الديمقراطية.

الاعلان عن ان المشاورات تتم بين الفصائل والمنظمات الجماهيرية لتشكيل الحكومة الجديدة.

الاعلان عن الالتزام بمبدأ استقلال القضاء.

وبالرغم من ضرورة النظرة التاريخية لهذه القرارات باعتبارها صادرة عن سلطة انقلابية في نطاق التطور السياسي لانقلاب مايو وفي اتجاه اصلاحه وخطيه. وبالتالي تكون بالضرورة محبوسة في نطاق استلام السلطة او لا وبناء العلاقة مع الجماهير كعمل لاحق، فاننا نرى ميولا اكثر ديمقراطية في خطابها وقراراتها ولكنها ما زالت تعمل في نطاق نظرية الديمقراطية للشعب والديكتاتورية ضد اعداء الشعب، فلاحظ مثلا ان اطلاق السراح لم يتم لكل المعتقلين (وهذا ما عاد وانتقده الحزب في عام ١٩٧٧). وان الغاء قرار الحل لم يشمل الاحزاب المحلولة، وفي هذا النطاق لم يشمل حتى الاحزاب اليسارية او حتى الاعلان عن حق تكوين الاحزاب. او الوعد بصور قانون لتنظيم تكوين الاحزاب، ولعل من الايجابي الحديث عن تشاور لتكوين الحكومة، رغم انه في حكم الغيب الان الحديث عما كان سيسفر عنه التشاور وإلى اى مدى كان سيتاح للفصائل المختلفة والقطاعات الجماهيرية ان تختار ممثلها في الحكومة الجديدة. وقد كان هذا احد نقاط الخلاف مع سلطة مايو التي لم تعط الحزب الشيوعي حق اختيار ممثليه (في نطاق عدم الاعتراف بالاحزاب السياسية والتعامل مع الشيوعيين كافراد). ولعل المثير للدهشة الاعلان عن ان السلطة في كل المستويات في البلاد ستمارسها الجبهة الوطنية الديمقراطية والتي لم تكن موجودة كتتنظيم، مما يعني انه سيتم تكوينها ولا يستطيع احد الان الحديث عن كيف كان سيتم ذلك لان التصور الموجود حينها كان قائماً على اساس بنائها قبل استلام السلطة وليس بعدها، وان المناقشات التي جرت بعد انقلاب مايو كانت مرتكزة في بناء الجبهة على تعدد الفئات والطبقات المشكلة للجبهة وعلى حرية الفصائل الثورية في تكوين والاحتفاظ بتنظيماتها المستقلة. ان ايام ١٩ يوليو الثلاث لتثير من التساؤلات حول مسالة الديمقراطية اكثر مما تعطي من اجابات ولكن ما جرى من بعدها احدث تحولا عميقا في نظرية الحزب الشيوعي حول الديمقراطية.

ما بين يوليو ١٩٧١ و انتفاضة اغسطس شعبان ١٩٧٣

لعل اول تطور واضح في موقف الشيوعيين من قضية الديمقراطية بعد ردة ٢٢ يوليو الدموية هو ما ورد في بيان الحزب الجماهيري في يناير ١٩٧٢ احتفالاً بعيد استقلال السودان ١٥ عن النظام الوطني الديمقراطي الذي يناضل الشيوعيون لاقامته في مكان سلطة الردة الدموية. يقول البيان

"نظام وطني ديمقراطي تنبثق سلطته السياسية من حركة جماهير شعبنا الثورية وانتصار مقاومتها، وتعبير تلك السلطة عن التحالف الديمقراطي بين تلك الجماهير باحزابها ومنظماتها السياسية التقدمية، بمنظماتها النقابية، باحاديثها وتنظيماتها الاجتماعية والثقافية والإقليمية، وكل مؤسساتها وادواتها الديمقراطية التي تتوسل بها للدفاع عن كيانها ومصالحها، وتخلقها من خلال مقاومة حكم الردة اليمينية الدموية وتدخل بها معترك الثورة الاجتماعية.

"نظام يخطط الديمقراطية مبدأ ومنهجاً - الديمقراطية كحقوق سياسية وحقوق اساسية، كحريات ديمقراطية، كنظام للحكم في كل المستويات، كعلاقات انتاج لتحرير اغلبية سكان الوطن، وفي جهاز الدولة، ولسيادة حكم القانون واستقلال القضاء، وكشرط لتوحيد القطر وتنفيذ الحكم الذاتي الاقليمي في الجنوب، وحل مشاكل القوميات والاقليات." (مقتطف في دورة اللجنة المركزية يناير ١٩٧٤ ص ٩ - ١٠)

ومن ثم يمكن الاستنتاج ان معالم جديدة لنظرية الديمقراطية عند الشيوعيين بدأت في التبلور بعد هزيمة ٢٢ يوليو. فقد بات واضحا ان مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية تتعدد فيها الاحزاب وان الجماهير خلال هذه المرحلة تتمتع بالحقوق السياسية والاساسية... الخ. وما يجعل ملاحظة هذه المعالم الجديدة مهما ان الحزب الشيوعي ظل يطرح حتى انتفاضة اغسطس/شعبان ان البديل لنظام نميري هو حكم وطني ديمقراطي.

بين انتفاضة ١٩٧٣ والمصالحة الوطنية ١٩٧٧ : تحول عميق

لقد كانت انتفاضة اغسطس (شعبان) ١٩٧٣ نقطة تحول بارزة في تاريخ النضال ضد ديكتاتورية مايو، رغم ان قوى اليمين السوداني المتمثلة حينها في الجبهة الوطنية قد دخلت إلى تلك الانتفاضة بهدف تبديل نميري وطاقمه بطاقم الجبهة الوطنية مع الاحتفاظ بجوهر نظام نميري الديكتاتوري: الجمهورية الرئاسية والحزب الواحد ومصادرة الحقوق الاساسية للجماهير. وفي المقابل كان الحزب الشيوعي قد طرح شعار "لتتحذ قوى المعارضة الشعبية" لاستعادة الحقوق الاساسية والحريات الديمقراطية واطلاق سراح المعتقلين واعادة المرشدين والمفصولين من العمل.

كانت الفترة بين انتفاضة شعبان والمصالحة الوطنية فترة غنية بالنضال والتجارب الثورية و لا يمكن النظر للتطور الواضح في صياغة نظرية الديمقراطية في الحزب الشيوعي دون ربط ذلك بالتحويلات العميقة التي حدثت في بناء الحزب وصياغة تكتيكاته والمعارك التي خاضها لتنظيم الحركة الجماهيرية والدروس التي استخلصها من المعارك التي خاضتها الجماهير بعفوية وبمبادرة منها دون ان يكون للحزب الشيوعي او لاجزاب الجبهة الوطنية دور في تنظيمها. ان جوهر ذلك التحول العميق كان امتلاك قيادة الحزب الشيوعي لتحليل صحيح لواقع المتغيرات في السودان ولامكانيات الحركة الجماهيرية عموما وحركة جماهير المناطق الاقل نموا على وجه الخصوص والذي صاحبه في ذات الوقت تقييم واقعي لضعف الحزب الشيوعي وبدائية عمله وادواته. ولم يكن من الصدفة ان تناقش اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في ربط جدلي مدهش بين قضايا ومشاكل العمل القيادي ودور فرع الحزب، باعتبار ان قضايا ومشاكل العمل القيادي تحل اول ما تحل على مستوى الفرع الممثل الحقيقي للحزب او قل هو الحزب في مجاله وبين قضايا سياسية واقتصادية على نطاق الوطن كله وعلى المستوى الاقليمي. ولقد خلصت تلك المناقشات إلى نتيجة هامة جدا وهي نهوض حركات جماهيرية مستقلة على مستوى الوطن كله. وكان ضروريا ان تؤدي هذه النتيجة إلى استنتاجين اولهما تنظيمي حول اهمية وجود فروع للحزب الشيوعي على نطاق الوطن وارتباطها بهذه الحركات الجماهيرية الناهضة والتصدي لقيادتها واكتشاف الاشكال التنظيمية المناسبة لتنظيمها دون حبسها و فرع الحزب في اطار الاشكال الموروثة من المدن او القطاع الحديث.

وكان ثاني هذه الاستنتاجات هو

"ان تترك القوى الثورية في المدن انه مهما علا شأنها، ووجدت من الدعم النشط من المزارعين في القطاع الحديث، لن تكتمل مسيرتها نحو النصر في الثورة الاجتماعية الديمقراطية الا بمشاركة نشطة وثرورية من جماهير القطاع التقليدي - حيث اغلبية سكان السودان، اي لا يكفي التأييد والتعاطف كما كان الحال في ثورة اكتوبر. ان السلطة الوطنية الديمقراطية مهما توفرت لها مقومات الذكاء ووضوح الرؤية والقدرات القيادية الفذة، لا تستطيع انجاز اصلاح الزراعي والتحرر الاجتماعي - والتحرر الاداري من نير الادارة الاهلية - بدون النشاط الثوري المستقل لجماهير القطاع التقليدي، ومشاركتها بالفعل والرأي وبالتصور... فمحنة محاولات تطبيق اصلاح الاجتماعي والزراعي والاداري من اعلى مائلة امامنا في تجارب انظمة البرجوازية الصغيرة العسكرية في المنطقة العربية والافريقية وفي السودان" (دورة اللجنة المركزية بوبيو ١٩٧٥ ص ٣٦)(التشديد ليس في الاصل) ١٦

ان هذا الفهم العميق الرافض لاطروحة التغيير من فوق ولنظرية السلطة او لا ثم تلحق الجماهير بالطلانغ والتي في الاصل هي التبرير للتوجهات الانقلابية لدى مختلف الفصائل اليسارية من البرجوازية الصغيرة كان لابد ان يمهد لنقلة نوعية في نظرية الشيوعيين حول الديمقراطية وبالتالي لقف لاي فجوة لتسرب الفكر الانقلابي لداخل الحزب الشيوعي.

وتجلى ذلك التحول في موقف الشيوعيين من قضية الديمقراطية والانقلابات العسكرية قبيل المصالحة الوطنية في عام ١٩٧٧ عندما عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي دورة خاصة لمناقشة قضايا ومهام السياسة الخارجية. فرغم ان الدورة كانت مخصصة لمناقشة الوضع الدولي فان ما طرحته من مفاهيم حول قضية الديمقراطية والتحالفات والانقلابات العسكرية والتحويلات الاجتماعية يمثل ثورة وثروة نظرية لا يمكن تجاوزها والاستهانة بها عند التعامل مع تراث الحزب الشيوعي النظري والفكري. ان تلك الدورة قد حاولت وفي ظروف عصيبة من تاريخ السودان والحزب الشيوعي استخلاص تعميم نظري حول القضايا المشار اليها من تجربة السودان والمنطقة العربية والافريقية وبعض بلدان العالم، انها قدمت اسس نظرية للثورة الوطنية الديمقراطية مختلفة ومتطورة عن الطرح الذي كان يوجد في الادب الثوري العالمي والاقليمي سواء من وجهة نظر سوفيتية او صينية او كوبية او عربية او افريقية^{١٧}. وما يهمنا هنا ان تلك الدورة كانت خير تمهيد لما بعدها من طرح في جبهة للديمقراطية واناذا الوطن. فما هي اهم نتائج تلك الدورة؟

اولا: الدورة تمثل قطيعة كاملة مع التغيير من اعلى، وبدون ان يكون ذلك التغيير نابعا من حركة منظمة لجماهير تتمتع بحقوقها الاساسية وتمارس كل حقوقها الديمقراطية، تقول الوثيقة الصادرة عن الدورة:

"ان التجربة في العديد من البلدان تثبت ان اصلاح الزراعي وتاميم المصارف والمصالح الاجنبية وبناء قطاع عام والاجراءات المماثلة تبقى مجرد تدابير فوقية بدون الديمقراطية - اي بدون ان تشارك الجماهير في الصراع من اجلها وانتزاعها وتثبيتها في صميم التركيب الجديد للمجتمع - ومن ثم يصبح سهلا سحبها من الجماهير بعد اي انقلاب مضاد، ولا تكون اساسا متينا لتمسك الجماهير بالثورة ودفاعها عنها وعن حياتها الجديدة"^{١٨}(اعمال اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، دورة يوليو ١٩٧٧، الجزء الاول ص ٦٦).

وقد كان ذلك استخلاصا لدروس عدة ولعل اكثرها اهمية بالنسبة لنا في السودان وحركة احرار الوطني الافريقية والعربية هي تجربة الناصرية التي تمثلت اهم جوانب ضعفها في مصادرة الديمقراطية وفرض "دكتاتورية بعض شرائح البرجوازية الوطنية باسم تحالف قوى الشعب العامل" (ص ٣٤) والذي ادى إلى ان يتحول

"ما حققه حكم عبد الناصر على صعيد الحرية الوطنية والاستقلال الاقتصادي والتطور الصناعي والاصلاح الزراعي - وهو انجاز ليس بالهين - يتحول امام اعيننا، او هو بسبيل التحول، إلى "مجرد اصلاحات للجماهير"، بينما يلعب قطاع الدولة وغيره من الانجازات التقدمية "دورا مساعدا" في عملية "تحويل فترة الانتقال في اتجاه خلق مجتمع راسمالي" (صص ٤٨-٤٩).

ثانيا: اوضحت الدورة دون اي لبس موقف الشيوعيين من قضية التحالف الوطني الديمقراطي وارتباط ذلك بقضية الديمقراطية نفسها. تقول الوثيقة

"اولا ان التحالف داخل كل بلد وعلى النطاق العربي العام ينبغي ان يقوم على اساس برنامج محدد وملزم لكل اطرافه.

"ثانيا ان التحالف يتعزز ويتطور عندما يقوم على الاستقلال الكامل لاطرافه والتشاور الديمقراطي بينها وتساويها في الحقوق والاعباء.

"ثالثا ان التحالف ينبغي ان يقوم على التمسك بالحزم بالحقوق والحرية الديمقراطية الاساسية للجماهير ورفض تبرير مصادرتها باسم الدفاع عن الثورة.

"رابعا ان التحالف ينبغي الا ينحصر في الطلائع او يقتصر عليها مهما كان وزنها الجماهيري وقوتها العددية، بل يقوم على اساس طبقي وجماهيري، ركيزته المكننة تحالف العمال والمزارعين مجتدبا اليه صفوفه جماهير الجنود." (ص ص ٤٥-٤٦).

وذهبت اللجنة المركزية إلى اقتراح ان يكون ضمن برنامج وحدة القوى الوطنية والتقدمية "النضال من اجل الحقوق والحرية الديمقراطية - حرية التنظيم والعمل الحزبي والنقابي، وحرية التعبير بالكتابة والخطابة وغيرهما وحق الاضراب - والتضامن الفعال لمقاومة اضطهاد القوى الوطنية والتقدمية في اي قطر عربي" (ص ٥٢). ووضع نفس الاقتراح امام حركة الطبقة العاملة الافريقية لكي "تتاضل من اجل الحقوق والحرية الديمقراطية الاساسية ضد اضطهاد وقمع الوطنيين والديمقراطيين في بلدها واي بلد افريقي آخر" (ص ٦٨). واقتراح على قادة الثورة الاثيوبية حينها:

"بناء تحالف القوى الوطنية الديمقراطية حسبا تعبر تلك القوى عن نفسها في تنظيمات سياسية او نقابية او اجتماعية او قومية على اساس احترام استقلال تلك التنظيمات وتكافؤها والتشاور في ما بينها؛ وقيام سلطة ذلك التحالف من القمة إلى القاعدة.

"توفير الديمقراطية لكل القوى الثورية الاثيوبية، والتي تشمل في راينا الحزب الثوري لشعوب اثيوبيا، ووقف اقتتالها وانهاكها لبعضها وتشاورها من اجل التعاون والتلاحم ضد العدو المشترك.

"الاعتراف بحق شعب ارتيريا - والقوميات الاخرى - في تقرير مصيرها بحرية، ووقف القتال ضد الثورة الارتيرية وعقد مؤتمر تحضره كل منظماتها مع السلطة الاثيوبية دون شروط مسبقة" (صص ٦٦-٦٧)

ثالثا: اكدت الدورة من جديد رفض الشيوعيين للتكتيكات الانقلابية باعتبارها "تمثل بين القوى الوطنية الديمقراطية - مصالح البرجوازية الصغيرة لا مصالح الطبقة العاملة" وانه ليس امام الشيوعيين بديل للنشاط الجماهيري (ص ٢٥) وانه في حالة حدوث اي انقلاب تقوده فصيلة ثورية فلا بد من نشر الديمقراطية لكي يتطور ذلك الانقلاب لعملية ثورية باعتبار ذلك شرطا اولاً ورئيسياً (ص ٢٧)

رابعا: طرحت من جديد على اساس ديمقراطية مسالة قيادة الثورة الوطنية الديمقراطية بانها عملية تتم بالنشاط وسط الجماهير وباقتناع الجماهير، واوضحت ان البرجوازية الوطنية والصغيرة عندما تستولى على السلطة "تبقى على جهاز الدولة القديم وتسخره لاقامة دكتاتوريتها على الاغلبية الساحقة من الشعب، وتفرض وصايتها بالقوانين المصادرة للديمقراطية والتنظيمات السياسية الفوقية على الحركة الشعبية وتجمد خطواتها وتعوق نهوضها" (ص ١٧)

المصالحة الوطنية وجبهة للديمقراطية واناقد الوطن

ولم يمض شهر واحد على اجتماع اللجنة المركزية في يوليو ١٩٧٧ حتى عقدت اللجنة المركزية اجتماعا استثنائيا لمناقشة المصالحة بين نظام نميري والجبهة الوطنية وبعد مناقشة وتقييم الوضع الذي قاد للمصالحة، صدر بلاغ اللجنة المركزية ووثيقتها الشهيرة " الديمقراطية مفتاح الحل لازمة السياسية: جبهة للديمقراطية واناقد الوطن". ولقد بني انتقاد الشيوعيين للمصالحة على موقف المصالحة من الديمقراطية والقوانين والمؤسسات الدستورية التي تصادها والتي لم يتعرض اتفاق المصالحة لالغائها وتصفيتها، موضحة ان اي مصالحة جادة وحقيقية لا بد ان تبدأ من الاعتراف بالحقوق الاساسية والديمقراطية الكاملة للجماهير واوضحت الوثيقة:

"لن يكتب للسودان الاستقرار والتطور والازدهار الا بتطوير واستكمال الحقوق والحريات التي تحققت مع الاستقلال، وتبوء بالفشل كل محاولة للارتداد على تلك الحقوق والحريات والمكتسبات تحت شعار دستور اسلامي او دستور اشتراكي" (الديمقراطية مفتاح الحل: ص ٢٢)

ونادى الشيو عيون بقيام جبهة واسعة للديمقراطية و انقاذ الوطن تضع قضية الديمقراطية كمحور لبرنامجها، معلنة الموقف الاساسي للشيو عيون منها:

"الحزب الشيوعي لا يطرح مبدا الديمقراطية لمكاسب تكتيكية مؤقتة. فهو في نضاله من اجل بناء وطني ديمقراطي يفتح الطريق للانتقال إلى الاشتراكية، ينطلق اولا من تجربة الحياة السياسية في السودان بتقاليدھا ومنجزاتها وعثراتها، وتطابق تلك التجربة مع المنطلق النظري والفلسفي الذي يهتدي به الحزب الشيوعي وهو ان النضال من اجل الاشتراكية مستحيل من غير النضال من اجل الديمقراطية" (الديمقراطية مفتاح الحل ص ٢٥)

"من هذا المنعطف الجديد، وعلى طريق بناء الجبهة الوطنية الديمقراطية من خلال العمل اليومي وعلى المدى البعيد والصبور، يدعو الحزب الشيوعي السوداني لمواصلة نشاط حركة المعارضة الشعبية لتتبلور في هذه الفترة ووفق متطلباتها في جبهة واسعة للديمقراطية و انقاذ الوطن، توحد الاحزاب والمنظمات والتيارات السياسية والاتجاهات الفكرية والشخصيات الوطنية في مواصلة النضال من اجل الديمقراطية والسيادة الوطنية والتقدم الاجتماعي والمصممة على متابعة النضال الجماهيري اليومي وتحمل مشاقه - بعيدا عن المؤامرات الانقلابية... لاستعادة الحقوق والحريات الديمقراطية، وحشد القوى بمسئولية وطول نفس لمعركة الانتفاضة الشعبية للاطاحة بالديكتاتورية العسكرية. واستعادة ارادة الشعب مقننة في دستور ديمقراطي علماني، يؤمن حرية التنظيم الحزبي والنقابي، وحق الاضراب، وحرية التعبير والعقيدة والضمير، وحرية النشر والصحافة، ويصون حقوق المواطن الاساسية من اي تغول من جانب الدولة"

وهكذا شكلت وثيقة "جبهة للديمقراطية و انقاذ الوطن" امتدادا لتطور نظرية الشيو عيون للديمقراطية واصبح الخطاب الايدولوجي والجماهيري حولها اكثر وضوحا، فمثلا جاء في بيان صادر من اللجنة المركزية "حول الوضع العربي الراهن":

"تحتل قضية الديمقراطية مركزا اماميا في مهام حركتنا في الظروف الراهنة. فهي ليست فقط هدفا جوهريا لنضال الشعوب العربية، وانما تشكل مصادرتها السلاح الرئيسي الذي يستخدمه الحلف الامبريالي الرجعي لقمع اي مقاومة لمخططاته وتسوياته.

"من هنا لا بد من بناء حركة نشطة على امتداد الساحة العربية ترفض وتقاوم مصادرة الحقوق والحريات الديمقراطية في اي بلد عربي وتتضامن مع اية قوى وطنية وتقدمية تتعرض لاي اضطهاد، بحيث تصبح هذه الحركة عنصرا اساسيا لوحدة كل القوى الوطنية التقدمية ورافعة اساسية لنضالها وجزء لا يتجزء من برنامجها" (اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني، بيان حول الوضع العربي الراهن مارس ١٩٧٨ ص ١٠-١١)

ومضى البيان إلى الدعوة إلى تنظيم حملات واسعة من اجل وقف سياسة الاعتقال واطلاق سراح المعتقلين في البلاد العربية. ولعل الجديد في البيان والذي يعتبر ترجمة حقيقية لنظرية الديمقراطية التي طرحت في دورة يوليو ١٩٧٧ هو تناول البيان لقضية الديمقراطية في الانظمة الوطنية العربية حيث قال البيان

"ومن راينا ان احترام الحقوق والحريات الديمقراطية يجب ان يكون ايضا النهج السائد في النظم الوطنية. فذلك ليس ضروريا فقط لاطلاق طاقات الجماهير الجبارة في التنمية وتطوير الانجازات التقدمية وحمايتها وحماية النظام الوطني، ومن ثم لجعل اشتراك تلك الجماهير في تحالف القوى الوطنية والتقدمية على امتداد الساحة اشتراكا بالاصالة لا ينوب عنها فيه حزب او تنظيم بالوكالة، وانما هو ضروري ايضا لاهام وتطوير الحركة الجماهيرية في البلدان العربية الاخرى والتي يؤثر فيها سلبا انعدام الديمقراطية في النظم الوطنية. ونحن نقصد الديمقراطية كنظام للحكم واصلاحات اجتماعية جذرية وحقوق وحريات اساسية، وقبل كل شيء حرية تنظيم الاحزاب والنشاط السياسي والنقابي وحق الاضراب والتعبير والاصدار المتعدد للصحف" (المرجع السابق، ص ١١، خطوط التركيز مني)

ونلاحظ خلو هذه الصياغة من اي لبس حول ما هية الديمقراطية المقصودة وبالتالي القطيعة الكاملة مع نظرية الديمقراطية الجديدة برتوشها البرجوازية الصغيرة ووصايتها على الجماهير وتقييدها للحقوق الاساسية.

انتفاضة مارس ابريل وقضية الديمقراطية

وبادر الشيو عيون بطرح موقفهم من الديمقراطية معلنين بلسان سكرتير اللجنة المركزية الأستاذ التجاني الطيب بعد ثلاث اسابيع فقط من انتصار الانتفاضة ان الشيو عيون مع الديمقراطية التعددية وحقوق الانسان وان ذلك سيكون طريق الشيو عيون للاشتراكية في السودان. ثم توالى الندوات والاحاديث الصحفية والاذاعية لقيادة الحزب وكانت في مجملها ناقدة للفكر الانقلابي وداعية لارساء ودعم اسس الديمقراطية في السودان.

وعلى مستوى النشاط العملي والجماهيري، فقد اخذ الشيو عيون المبادرة في الممارسة الديمقراطية، في اعادة تنظيم الجماهير وتصنيفة الانتهازيين في الحركة الجماهيرية وعقد الندوات العامة والمقولة وصدار صحيفة الميدان والكتابة في الصحف المستقلة والحديث للراديو والتلفزيون والاشتراك في الانتخابات العامة.

ومن خلال تلاحم نظرية الديمقراطية عند الشيوعيين مع النشاط العملي وال جماهيري وضح ان تاكتيك الشيوعيين يقوم على وحدة قوى الانتفاضة داخل وخارج البرلمان، وسط كل الجماهير بما في ذلك جماهير الاحزاب التقليدية، وان تلك الوحدة تتم حول برنامج للانتفاضة يهدف إلى "تنفيذ ما لم ينفذ من ميثاق الانتفاضة، التقيد بميثاق الدفاع عن الديمقراطية، التقيد بميثاق المؤتمر الاقتصادي القومي، التحضير للمؤتمر الدستوري" (اللجنة المركزية دورة مايو، ١٩٨٦، ص ٢٣)، كما وضع امام التجمع النقابي بشقيه مضاعفة الجهد لالغاء قوانين مايو النقابية وصدور قوانين ديمقراطية جديدة.

وظل خطاب الحزب الجماهيري بعد الانتخابات يحاول ان يثبت في جماهير قوى الانتفاضة الثقة بنفسها وبقدراتها بتنفيذ برنامجها من خلال النشاط داخل وخارج البرلمان. وخاضت قوى الانتفاضة معارك متعددة وصلت اعلى درجة لها في انتفاضة ديسمبر ١٩٨٨ وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية في مارس ١٩٨٩.

ان انقلاب يونيو ١٩٨٩ الذي نظمته الجبهة الاسلامية يقف دليلا واضحا حول صحة وجهة نظر الشيوعيين ان الديمقراطية هي المناخ الملائم لتطور الحركة الجماهيرية وان القوى المعادية لتطور الثورة السودانية لا تحتل تمنع الجماهير بالحقوق الاساسية والحريات العامة. ولكنه يوضح الوجه الاخر من العملية الديمقراطية وهو ان الجماهير لن تخرج طواعية للدفاع عن نظام لم يحقق لها مكاسب واضحة في حياتها اليومية، ولكنها سرعان ما تدرك ان اي انقلاب عسكري ليس مجرد اسقاط لنظام سياسي لا توافق عليه، انما اقامة لديكتاتورية تجردها من حقوقها السياسية ولا تصلح من احوالها الاقتصادية والمعيشية.

نحو صياغة متكاملة لنظرية الديمقراطية

لعل اكثر صياغة متكاملة لنظرية الديمقراطية عند الشيوعيين السودانيين قد تم التعبير عنها من خلال مقابلة مجلة النهج مع الاستاذ محمد ابراهيم نقد السكرتير العام للحزب الشيوعي السوداني والتي اعيد نشرها في كتاب الاستاذ نقد قضايا الديمقراطية في السودان المتغيرات والتحديات، ونحن اذ نقدم تلخيصا له لاغراض هذا البحث فذلك لايعني القارئ المهتم بالاطلاع على رأي الاستاذ نقد كاملا من الرجوع للكتاب.

لعل اهم نقطة في ذلك الحديث هو الموقف النظري من الديمقراطية الليبرالية، اذ اوضح نقد "ان الهجوم على الديمقراطية السياسية والدستور والتعددية إلى اخر ما افرزته الثورات الجوازية، هذا الهجوم لم يكن دقيقا" (ص ١٣) فرغم المحدودية التاريخية للديمقراطية الليبرالية فان "اي تغيير اجتماعي تقدمه يجب اولاً ان يحافظ ويدعم ويحمي ما اكتسبته الجماهير من حريات وحقوق اساسية وان يستكمل ذلك بالتغييرات الاجتماعية، الديمقراطية الاقتصادية، الديمقراطية الاجتماعية" (ص ١٤) و فرق نقد بوضوح بين انتقاد الماركسية من موقع الطبقة العاملة للمحدودية التاريخية للديمقراطية الليبرالية باعتبار عدم قدرتها على حل القضية الاجتماعية ومنطلق لبرجوازية الصغيرة التي "تنتقص من الديمقراطية الليبرالية وتتحدث عن التغيير الاجتماعي، لكن في اطار مصادرة اساس الديمقراطية الذي انتزعه الجماهير بنضال مرير جدا، وبدلاً من استكماله، تسعى لفرض ديكتاتورية شريحة من البرجوازية الصغيرة تحت شعار انها تحقق العدالة الاجتماعية في مواجهة الليبرالية التي "عجزت" عن تحقيق العدالة الاجتماعية" (ص ١٤). ان هذا الموقف النظري الواضح يطور موقف "الماركسية وقضايا الثورة السودانية، المشار اليه في مكان اخر من هذه الورقة ويحل التناقض في ذلك الموقف بشكل ايجابي هو تطوير الديمقراطية الليبرالية واستكمالها بالثورة الاجتماعية. وقد اعتمد ذلك الموقف النظري الواضح على تجربة الشعب السوداني منذ الاستقلال ونضاله من اجل الديمقراطية والحقوق الاساسية وعلن بوضوح

"اننا نقبل التحدي بالحفاظ على الديمقراطية الليبرالية والدفاع عنها. فقد ناضل شعبنا ١٦ عاما لاستعادة هذه الحريات، واي حديث عرضي عن ان هذه الحريات وهذه الديمقراطية لاتعني شيئا ولايد من المضي قدما لديمقراطية اخرى، فيه كثير من التقدير الخاطئ لتطور الثورة، وفيه استخفاف بما انجزه الشعب السوداني وضحى من اجله، وفيه نزعة لديكتاتورية شريحة اخرى من البرجوازية الصغيرة تسرق رصيد الانتفاضة وتسرق رصيد الجماهير من اجل التغيير وتفرض قيام انقلاب.."(ص ٢٠)

ولكن هذا لاينفي احد اهم استنتاجات المؤتمر الرابع ووثيقة الماركسية وقضايا الثورة السودانية، وهو "ان القوى اليمينية تحاول افراغ النظام البرلماني من اهم مقوماته - التعددية، حرية الرأي، توزيع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. انها تضيق بالقضاء المستقل وتتغول على السلطة التشريعية تضيق بالحريات وتصدر القانون بعد الاخر للحد من هذه الحريات. هذا الوضع ادى إلى ازمة." (ص ١٧)

ولكن كيف تحل ازمة الديمقراطية؟ ويجب الاستاذ نقد بان ذلك يتم باصلاح النظام الديمقراطي من خلال اربعة اجراءات تتعلق بوجود دستور ديمقراطي، لاتقيد القوانين الحقوق والحريات التي يكفلها، بحل مشكلة القوميات والحكم الذاتي والمحلي وعلاقتها بالدولة المركزية، وبتصفية الادارة الاهلية ونشر الديمقراطية في الادارة المحلية، وبقانون انتخابات:

"يوزع الدوائر الجغرافية بحيث تبال مناطق الوعي عددا اكبر من الدوائر مع المحافظة على مبدأ الديمقراطية الليبرالية في ان لكل مواطن صوتا واحدا. لكن ظروف السودان وتجاربه تقتضي تخصيص دوائر للقوى الحديثة: مثقفون، عمال.. الخ. هذه القوى تحملت اعباء التغيير السياسي في معارك الاستقلال الوطني وفي ثورة اكتوبر ١٩٦٤ وفي

الانتفاضة، ووجودها في البرلمان يعطي البرلمان فعالية اكبر، إلى جانب الدفاع عن مصالح هذه القوى من داخل البرلمان" (ص ٢١)

واقترح الاستاذ نقد حول قانون الانتخابات يثير بعض الاشكالات على مستوى الدوائر الجغرافية فهو يريد دوائر اكثر لمناطق الوعي (مناطق الانتاج الحديث والمدن)، وعلى مستوى آخر فهو يريد تمثيل القوى الحديثة". وعلى المستويين فهو دعوة غير مباشرة لاستمرار هيمنة مناطق اواسط وشمال السودان على السلطة السياسية. ولقد ظل الشيوعيون ينظرون باعجاب لتجربة البرلمان الاول (او ما عرف بقانون سوكونمارسون اثناء فترة الحكم الذاتي) والذي اعطى وزنا اكبر لمناطق الوعي ووضع دوائر للخريجين. لقد كان ذلك ممكنا في وضع السودان في بداية الخمسينات، عندما كانت المناطق الاقل نموا تقبل نسبيا بقيادة اواسط السودان وشماله وعندما كانت الشعارات الوطنية تغطي على تطلعات هذه الاقاليم لاخذ نصيبها في السلطة والثروة (رغم ان ذلك قد ادى إلى الحرب الاهلية الاولى في الجنوب)، ولا اعتقد ان ذلك ممكن الآن دون ان يؤدي إلى شعور عارم بالظلم في هذه المناطق. وليس امام الحزب الشيوعي والقوى الحديثة سوى التوجه لجماهير هذه المناطق وتنظيمها ونشر الوعي بينها وطرح مسألة النمو غير المتوازن في البلاد كقضية اساسية وجوهية في برنامج القوى الديمقراطية، ولا ارى ان الحلول القديمة تنفع الان. اما عن تمثيل القوى الحديثة (واضيف المرأة) فلا سبيل الا بتمثيل على مستوى الوطن كله باعتبار انه تمثيل فئوي ومهني على نهج قانون جعفر بخيت الانتخابي، فقط في ظروف سيادة الديمقراطية والتعددية. وحجتي في ذلك لاتعتمد على مقولة القوى الحديثة ودورها الذي لا ينكر في التغيير السياسي وتحمل اعباء النضال لاني اعتقد ان منطق تلك المقولة يقود لفرض ديكتاتورية هذه القوى. حجتي مبنية على تمثيل الفئات والشرائح الطبقية المختلفة في البرلمان، اي ان المواطن السوداني يذهب إلى صناديق الاقتراع كمواطن وكاحد افراد شرائح وفئات الطبقات الاجتماعية. اما نساء السودان فيذهبن إلى جانب صفتيهن السابقتين كنوع^{١٨} نسبة للظروف التاريخية لاضطهاد المرأة.

ويحدث التغيير، وفقا لاطروحة الحزب الشيوعي التي يعبر عنها السكرتير العام في مقابلته الصحفية، عن طريق الانتفاضة الشعبية. وهذا تأكيد آخر لطريق النضال الديمقراطي الذي اختطته وثائق الحزب في مقابل رفضها لطريقي الانقلاب والحرب الاهلية. ان طريق الانتفاضة الشعبية يصلح وفقا لنقد لاسقاط الديكتاتوريات العسكرية وخلال النظام الديمقراطي لاصلاحه، لوقف الاعتداء على الديمقراطية ولاحداث التغيير الاجتماعي (ص ٢٨).

هذه القسم استعرض بعض نضال الشبوعيين ومواقفهم في مقارنة ومقابلة لصياغاتهم النظرية لمسألة الديمقراطية، موضحا كيف تركت ظروف نشأة وتطور الحزب الشيوعي بصماتها على تطوره كحزب مناضل من اجل الديمقراطية وكيف ان تبنيه لنظرية الديمقراطية الجديدة قد خلق تناقضا بين النضال والنشاط العملي والنظرية. وان ذلك اصبح واضحا بعد انقلاب مايو مما دعا الحزب لاعمال الفكر في استخلاص نظرية منسجمة مع ما يناضل من اجله مستلهما تجربة السودان والمنطقة الافريقية والعربية وتجارب العالم. وحاول الفصل، رغم عدم توفر كل المواد التوثيقية، ان يرصد كيف تطور هذا الجهد حتى وصل إلى صياغة واضحة عام ١٩٧٧ والجهد الذي بذل بعد ذلك لتحويل هذه الصياغة النظرية لمادة برنامجية ودعائية تعبوية وسط الجماهير.

ولعل خير خاتمة لهذه المناقشة لموقف الشبوعيين من قضية الديمقراطية هو ما قاله نقد لمجلة النهج

"نحن ساهمنا طبعاً في الستينات في قضية "الديمقراطية الجديدة" والدفاع عن تجربة عبد الناصر بوجه الهجوم الرجعي الامبريالي باعتباره نظاماً وطنياً طرح شعارات تقدمية وحقق بعض الاصلاحات. لكن لم ننتقد بالقدر الكافي السلبيات التي ادت إلى تصفية التجربة نفسها. لذلك كان من السهل ان ياتي في بلد مثل السودان وفيه ثورة سابقة من اجل الحرية السياسية، من يطرح هذه الشعارات فتجد استجابة من الجماهير، ولا يرى الرجل العادي فرقا كبيرا بين ما كان يطرحه الحزب الشيوعي وبين ما يطرحه النميري. هذا خلل في معالجة الامور الايدولوجية كلفنا كثيرا، كلفنا انفسا داخل الحزب وكلفنا خسائر في الصراع العسكري مع السلطة، يجب ان ننتبه له في مستقبل حياتنا السياسية"

والسؤال يبقى هل من جديد في الساحة السودانية من ناحية تحول اقتصادي واجتماعي وسياسي يجعل الطابع الديمقراطي للثورة السودانية اكثر تجليا والمهام الديمقراطية أكثر الحاحا ووضوحا؟

الثورة الديمقراطية على الابواب

تدق الثورة الوطنية الديمقراطية بعنف بمطرقتها على ابواب بلادنا اذ لم يمر وقت في تاريخ شعبنا كانت قضية استكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية اكثر الحاحا مما هي عليه الان فالسودان بعد انقلاب الجبهة القومية الاسلامية في ٣٠ يونيو (حزيران) قد دخل فترة جديدة في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية لا لأن الانقلاب قد رسم خطأ مثل ذلك

الذي يرسمه الأطفال في بلادنا عندما يبدون مشاجرة محذرين "أر ارجل ينط الخط!"^{١٩} فقط، بل لأن الانقلاب قد طرح أيضا على الساحة قضية وجود السودان كوطن ام عدم وجوده اولا، ثم كيفية وجوده ثانيا. وعلى كل من المستويين اصبح واضحا ان مستقبل الوطن/السودان اصبح مرتبطا بشكل لا فكاك منه ولا يمكن تأجيله باستكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية، فلا وطن بلا ديمقراطية، واصبحت قضية وجود السودان الموحد مرتبطة بشكل قاطع بمفهوم للوطنية السودانية ديمقراطي المحتوى والاطار والالية، قائم على اساس انتماء افراد متساويين في الحقوق والواجبات لوطن يكفل لهم جميعا ممارسة تلك الحقوق والنهوض باعباء تلك الواجبات في اطار نظام مؤسس على الديمقراطية السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية. أنه وطن قائم على اختيار مجموعاته القومية والاثنية وشعبه الحر الانتماء اليه بحقوق وواجبات متساوية. وهذا يعني بالتحديد استكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية لا غير! لا بدبل البحر خلفنا والعدو امامنا...فاما ان يكون هناك وطن او لا وطن. لماذا؟

سقوط برنامج الجبهة الاسلامية

ان انقلاب ٣٠ يونيو قد نظمته فئة واحدة من فئات الرأسمالية السودانية ولكنها نفذته نيابة عن فئات الرأسمالية السودانية الاخرى، دون اذن منها، لتنفق الطريق امام التطور السلمي للثورة السودانية وذلك باتخاذ مجموعة اجراءات اقتصادية واجتماعية وسياسية تهدف لاعادة ترتيب توازن القوى في البلاد وفرض هيمنة الرأسمالية السودانية تحت ستار ايدولوجي اسلامي، جمهورية رئاسية، نظام للحزب الواحد (وقد لا يمانع في عودة الاحزاب بعد استقرار توازن القوى المززع اما عن طريق مصالحة مع ممثلي الرأسمالية الاخرين الموجودين في المعارضة الان او عن طريق اصلاحات سياسية شكلية لاحقة مثل تلك التي اجراها الرئيس السادات عام ١٩٧١ اوقيام نظام حزب قوي واحزاب تابعة مما أسماه البروفسير لابنول كليف من جامعة ليدز ب (A Single Party and A Bit) وتشمل الاجراءات اعادة تشكيل الخدمة المدنية والعامه، القوات المسلحة والبوليس وانشاء الميليشيات واجهزة الامن ووضع القوانين الخاصة بلجم وتحجيم الحركة النقابية والجماهيرية واعادة توزيع الثروة ووضع نهج لاعادة توزيع الفوائض الاقتصادية وتراكمها يضمن هيمنة الفئات الاسلامية مستقبلا. ولكن هل قدم او سيقدم هذا البرنامج حلا للآزمة المركبة والعضوية للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد والتي ظلت حلقاتها تتشابك وتستحكم منذ الاستقلال؟

والاجابة واضحة: لا. فقد فشل البرنامج في التنفيذ العملي ولم يعد ملهما حتى لأركان النظام لتقديم حلول للمشاكل اليومية التي تواجهه في كل الجبهات. ويعني فشله سقوط ورقة التوت التي كانت تنستر بها كل القوى المعادية للثورة الوطنية الديمقراطية في بلادنا منذ ثورة اكتوبر: الغطاء الايدولوجي الاسلامي.

وهنا لا بد لنا ان نفرق بين الدين والايولوجية، فالدين الاسلامي كمجموعة شعائر وعبادات ومعتقدات ظل موجودا قبل نهوض الطائفية السياسية ابان الحكم الثنائي وبتشجيع منه وسيظل موجودا بعد هزيمة الايدولوجية الاصولية وتلاشي النفوذ الطائفي الذي يفقد يوميا مقومات وجوده المادي والايولوجي.

ومما يجرد هذا البرنامج من اخر مبررات وجوده ان الرأسمالية السودانية اصبحت في غير حاجة اليه وذلك لأسباب تتعلق

بالنمو الباطني للرأسمالية السودانية، خاصة تطورها ونموها كطبقة خلال فترة حكم نميري،(وهذا ما سنتناوله بالتفصيل في الفصل الثالث من هذا الكتاب^{٢٠})،

التحولات التي حدثت في بنية ونفوذ الارستقراطية القبلية والدينية، والتي ادت إلى نتيجتين متلازمين: الاولى هي اختلال نظام الاعتراف بالحقوق والواجبات على اساس نظام الوراثة الارستقراطي، مما يمهد لطلول قيم المساواة أمام القانون والتفويض والتمثيل الديمقراطي ودفع الضريبة وتوزيع السلطات خاصة الفصل بين الادارة والقضاء محل الاشارة والطاعة وحق الحكم الوراثي ودفع الاتوات والادارة الاهلية التي تجمع السلطة الادارية والقضائية، والثانية هي التحول الباطني الاقتصادي للارستقراطية نحو الاستثمار الرأسمالي، وهذا سنتناوله أيضا في الفصل الثالث بالتفصيل.

تطور التعليم في السودان وزيادة نفوذ المتعلمين، وتطلعهم للعب دور اكبر في مجال السياسة، رغم أن هذا يولد توجهات معادية للديمقراطية احيانا مثل احتقار الجماهير الواقعة تحت النفوذ الطائفي او الأمية، والاعتقاد بان المتعلمين يمكن ان ينشأوا ديكتاتورية عادلة تحت اسماء وشعارات مختلفة تقدمية او رجعية الخ، مما يجعل احد المهام الاساسية للمتقنين الديمقراطيين هي كسب المعركة في مجال الثقافة لمصلحة مفاهيم الديمقراطية والتعددية واحترام ارادة الجماهير وحكم القانون وحقوق الانسان،

تطور الحركة الشعبية والديمقراطية في السودان بحيث أصبح من المستحيل احداث اي استقرار سياسي او اقتصادي عن طريق مصادرة الديمقراطية،

تطور حركة اقليمية وقومية في مناطق السودان الاقل تطورا مطالبة بالحقوق الاساسية والتوزيع العادل للثروة والسلطة واحترام التعددية الثقافية والاثنية لتركيب الشعب السوداني، وهذه حركة محتواها ديمقراطي، مهما علت فيها الشعارات وسيطرت القيادات غير الديمقراطية من حين إلى آخر.

اصبحت قضية وحدة وتطور السوق السوداني مرتبطة بقضية الديمقراطية والحل السلمي والتنمية المتوازنة، بل اصبحت امكانية الاستثمار المربحة او الأكثر ربحا تكمن في الاقاليم الاقل نموا باعتبارها ما زالت ذات الاراضي البكر، امكانيات المياه المستديمة (بل ان اي تطور مستقبلي للزراعة المروية في الشمال مستحيل دون تنفيذ قناة جنقلي، كما ان اي امتداد للزراعة الرأسمالية الالية لا بد ان يتجه جنوبا او نحو الجنوب الغربي والمنطقتان الوحيدتان في اواسط السودان التي يمكن توسع الزراعة الالية بهما هما جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق)، وبهذه المناطق تكمن الثروة البترولية والمعدنية وقد اصبح من المستحيل اخضاع هذه المناطق او ادماجها في السوق الوطني تحت الغطاء الأيدولوجي الإسلامي سواء كان مستندا على الطائفية او الأصولية، كما اصبح من المستحيل ادماج هذه المناطق بالقوة او بمجرد العنف واستعمال السلاح، دون موافقة سكان هذه المناطق لوجودهم في السودان موحد، وهذا يتطلب اشاعة الديمقراطية وايجاد الحل الديمقراطي السلمي.

ان الظروف العالمية الجديدة قد جعلت من قضية الديمقراطية شرطا مهما للانتماء للسوق الرأسمالي العالمي، وان الاستثمارات الاجنبية، خاصة في مجال استغلال البترول والمعادن، تحتاج لاستقرار امني وسياسي في السودان لا يمكن تحقيقه الا بحل ديمقراطي سلمي لمشاكله الاقليمية والقومية.

إن كل هذا يدعم الطابع الديمقراطي للثورة السودانية بابرار الاجندة والمهام الديمقراطية كاجندة اساسية. وهكذا تظل الديمقراطية وقضاياها النظرية والبرنامجية هي التحدي الاساسي امام الشيوعيين السودانيين والفكر الماركسي في السودان. وهذا يطرح على الشيوعيين من جديد قضية البديل الديمقراطي للنظام الديكتاتوري وعلاقة ذلك بالبديل الديمقراطي الوطني والبديل الديمقراطي الاشتراكي. وهذا ما يحاول هذا الكتاب ان يسهم فيه.